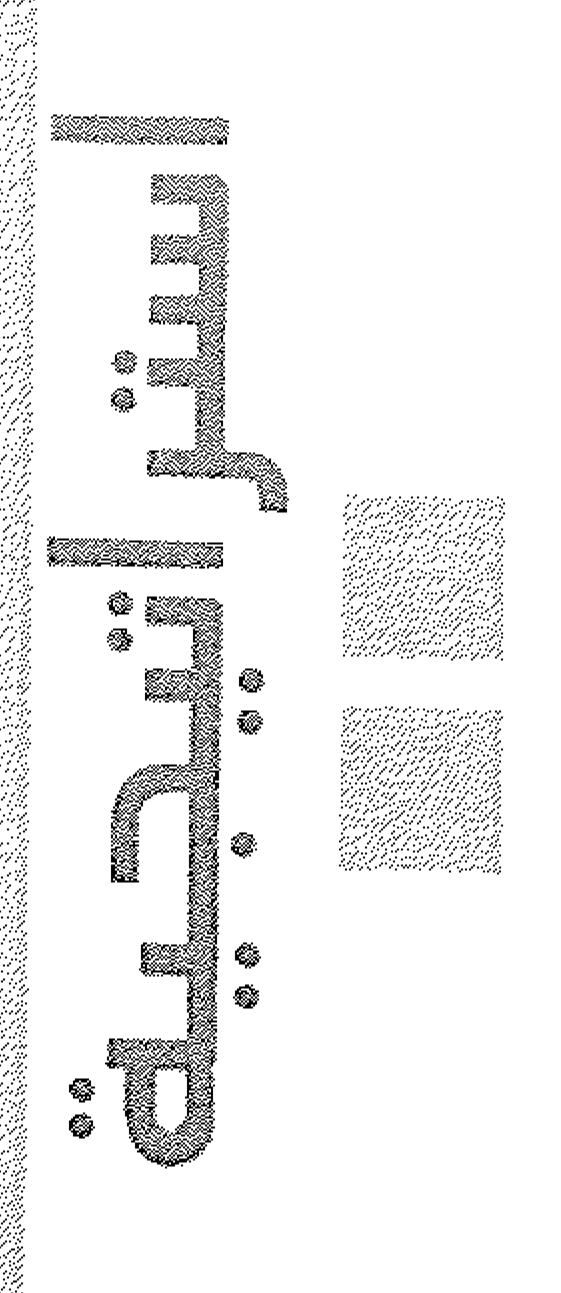
ديفيد جارنم

مستلزمات الردع

مفاتيح التحكم بسلوك الخصم





مركز ال... ت والبحوث الاستراتيجية

مُستلزَمات الرّدع

مفاتيحُ التحكّم بسلوكِ الخصْم

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار / مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

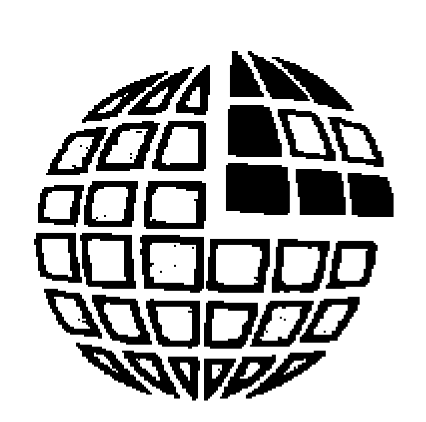
مُستلزمات الرّدع

مفاتيحُ التحكّم بسلوكِ الخصم

ديفيد جارنم

العدد -2-

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الثالثة 1998

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب 4567 ، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 722776 - 9712
فاكس : 769944 - 9712

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مقدمة

تحقق الدول الردع عندما تُثني دولاً أخرى عن التصرف بطريقة تؤذي مصالحها. وهذه مهمة صعبة في أغلب الأحيان، لكنها عادة أسهل من الإكراه الذي يعني حمل الدول الأخرى على التصرف أو التوقف عن التصرف بطريقة محددة[1]. وقد أوضحت حرب الخليج (1990 ـ 91) كلاً من الردع الناجح والإكراه الفاشل. ولعل عملية درع الصحراء (مرابطة قوات أمريكية في المملكة العربية السعودية بعد الغزو العراقي للكويت) قد أفلحت في ردع العراق عن شن المزيد من الاعتداءات ضد الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بيد أن الجهود التي بذلت أواخر 1990 ومطلع 1991 لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت منيت بالفشل. غير أن الحدث الرئيسي، أي الغزو العراقي للكويت هو موضع جدل أكبر. ويزعم بعض المحللين أن الردع لم يفشل، لأنه لم تجرِ أبداً أية محاولة جادة لاستخدامه[2]؛ بينما يزعم آخرون أنه رغم توقع صدام حسين للمعارضة الأمريكية للغزو، غير أنه استخف جداً بحجم التكاليف التي يحتمل أن يدفعها العراق. وقد حدث ذلك لأنه أخطأ سواء في

حساب استعداد واشنطن لاستخدام القوة والمخاطرة بتحمل عدد كبير من الإصابات، أو في استعداد الحكومات العربية لقبول قوات أمريكية على أراضيها[3].

هناك أربع طرق رئيسية للردع: الأولى هي تهديد الخصم بعقاب رهيب إذا أقدم على اتخاذ إجراءات يعارضها المرء. وهذا ما يعرف بالردع عن طريق العقاب وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً. وفي الواقع ينتشر هذا الأسلوب كثيراً لدرجة أن بعض تعريفات الردع تفترض ضمنياً أنه الطريقة الوحيدة للردع. فمثلاً يقول باتريك مورجان Patrick Morgan في إحدى كتاباته «الكل يعرف ما هو الردع ـ إنه استخدام التهديد بالإيذاء لمنع أحدهم من فعل شيء لا تريد منه فعله»[4].

أما الأسلوب الثاني فهو الردع بالحرمان من استخدام القوة ـ بإقناع الخصم بأنك محصّن تماماً لدرجة تجعل العدوان غير مجد. وقد تكون عملية درع الصحراء أقنعت صدام حسين بعدم إمكانية شن عدوان ناجح ضد المملكة العربية السعودية.

ويعتبر التطمين أسلوباً ثالثاً للردع يسعى لإقناع الدول الأخرى بأن نواياك سليمة، مما يخفف من خطر استفزاز الدول الأخرى وحملها على استخدام العنف دفاعاً عن النفس كرد على جهودك الرامية إلى الردع. وقد استخدمت الدول العظمى هذا التكتيك إبان الحرب الباردة من خلال مبادرات ضبط التسلح، بما فيها الخط الأحمر والقيود على اختبار الأسلحة النووية ومعاهدتي الحد من الأسلحة الاستراتيجية وتخفيض عددها (Salt و Start).

وتتضمن الاستراتيجية الرابعة، وهي المصالحة، مكافأة الخصم على الإحجام عن اتخاذ إجراءات غير مرغوب فيها. وقد لجأت الكويت إلى المصالحة خلال النزاعات السابقة مع العراق وأحرزت بعض النجاح. فعلى سبيل المثال، عندما تولى حزب البعث العراقي السلطة عام 1963، قدمت الكويت إلى العراق قرضاً بقيمة 85 مليون دولار دون فائدة لمدة 25 سنة. وتخلى العراق فيما يسمى «مذكرة تفاهم» (تشرين الأول/أكتوبر 1963) عن مطالبته بجزيرتي وربة وبوبيان[5]. وفي عام 1969، سمح «الاتفاق غير المكتوب» بين الكويت والعراق بمرابطة قوات عراقية في الكويت لحماية ميناء أم قصر العراقي من إيران. وفي صيف 1990، توقع الجميع أن تتم تسوية هذا النزاع الأخير أيضاً بتنازلات كويتية مثلاً عبر موافقة الكويت على ضخ كميات أقل من النفط من المنطقة الحدودية المحاذية للطرف الجنوبي لحقل نفط الرميلة في العراق.

يتحقق الردع الأساسي، عندما تكون الدولة التي ينتمي إليها المرء مهددة. أما الردع الموسع فيتم عندما تسعى الدول إلى الحؤول دون وقوع هجمات ضد حلفائها. ويشكل حلف شمال الأطلسي ودرع الصحراء مثالين على الردع الذي قدمته الولايات المتحدة إلى دول أوروبا الغربية والمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلى النقيض من ذلك مارست فرنسا الردع الأساسي عندما بنت خط ماجينو Maginot لردع الألمان عن مهاجمتها في الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين. وخلال الحرب البادرة استهدفت القوة النووية الضاربة لدى فرنسا ردع الاتحاد السوفياتي عن مهاجمتها.

كما أنه من المهم التمييز بين الردع التقليدي والردع النووي، لا سيما في إطار الردع بالعقاب. فقبل الثورة النووية عام 1945 كان جميع أنواع الردع تقليدياً. وقد زادت الأسلحة النووية كثيراً من قوة العقاب الذي يستطيع بعض الدول إنزاله إذا ما أخفق الردع. وخلق ذلك «توازن الرعب» النووي بين الدول العظمى. كما أنه سمح بما يسميه الفرنسيون «ردع الضعيف للقوي». وافترضت هذه السياسة أنه بإمكان دولة أقل قوة مثل فرنسا استخدام التهديدات النووية لردع خصم أقوى مثل الاتحاد السوفياتي. وقد حققت ذلك بالتهديد الجاد بإلحاق ضرر انتقامي بالاتحاد السوفياتي يفوق ما يكسبه السوفيات من هزيمة فرنسا. وتستطيع فرنسا ردع «الدب» السوفياتي عبر التهديد «بتمزيق إحدى ذراعيه».

وتشكل الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية وسائل محتملة أخرى يمكن أن تستخدمها الدول الضعيفة لردع الدول الأقوى منها عبر التهديد بإلحاق ضرر «غير مقبول». وتتسم الأسلحة الكيماوية بجاذبية خاصة لدى الدول الضعيفة الساعية إلى بناء قوات رادعة دون حفظ النفقات الضخمة والتكنولوجيا المعقدة اللازمة لصنع الأسلحة النووية. ويشار أحياناً إلى الأسلحة الكيماوية بقنبلة «الرجل الفقير» النووية.

وليست الأسلحة الذرية والجرثومية والكيماوية أكثر من أسلحة رعب دون أن يكون لها أي هدف عسكري. ويدين المجتمع الدولي هذه الأسلحة بشدة. وهناك معارضة شديدة للأسلحة الجرثومية على وجه الخصوص، وهي معارضة تبدو في محلها لأنه على أساس الوزن، فإن الجرثومية أكثر فتكاً من الأسلحة النووية، وإنتاجها

أسهل بكثير. وليس مستغرباً أن تتم صياغة اتفاقية الأسلحة الجرثومية عام 1972، بعد أربع سنوات فقط من وضع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[6]. ولم يتم التوقيع على الاتفاقية المماثلة بالنسبة إلى الأسلحة الكيماوية حتى كانون الثاني/ يناير 1993[7]. ورغم هذه الجهود الدولية، تشير التقديرات سنة 1994 إلى أن أربع عشرة دولة تعمل على تطوير الأسلحة الكيماوية، بينما تعكف إحدى عشرة دولة على تطوير الأسلحة الجرثومية[8].

أخيراً، هناك فرق بين الردع الفوري والردع العام. ويعتبر باتريك أم. مورجان. Patrick M. Morgan الردع الفوري قائماً «في سياق العلاقة بين دولتين عدوتين عندما يفكر المسؤولون جدياً في إحداهما على الأقل بمهاجمة منطقة في العالم يعتبرها الطرف الآخر مهمة»[9]. بينما لا ينطوي الردع العام على تهديدات محددة؛ ويفترض فقط أن الدول «قد تفكر في اللجوء إلى استخدام القوة إذا سنحت لها الفرصة»[10].

تركز هذه الدراسة على سيناريوهات الردع الفوري والعام التي تتضمن الردع الأساسي بالأسلحة التقليدية. والسؤال الرئيسي هو كيف يمكن للدول أن تردع بنجاح أية تهديدات لأمنها؟

الردع عن طريق العقاب

تفترض نظرية الردع الكلاسيكية وجود صانعي قرار عقلانيين. إذ يتخذ هؤلاء القادة إجراءات لتحقيق المنفعة أو الفائدة القصوى ـ أو ببساطة أكثر ـ للحصول على ما يريدونه وتفادي ما يمقتونه[11]. فإذا تلافى صانعو القرار العقلانيون الخيارات التي تقلل من منفعتهم،

يمكن لأعدائهم أن يؤثروا في سلوكهم عبر التهديد بالانتقام الرهيب منهم. وضمن كل دولة، يرتدع المجرمون من التهديدات بالحكم عليهم بالسجن مدة طويلة أو حتى بالإعدام. وفيما يتعلق بالعلاقات بين الدول، استطاع بعضها منذ عام 1945 التهديد بالإبادة النووية.

تفترض الكتابات حول الردع التقليدي بأن الردع يحتاج إلى ثلاثة شروط:

- يجب أن توضح الجهات الرادعة بجلاء التزامها بالدفاع عن مصلحة معينة.
- يجب أن يصدق المعتدون المحتملون أن الجهة الرادعة قادرة على تنفيذ تهديداتها.
- يجب أن يصدق المعتدون المحتملون بأن الجهة الرادعة ستنفذ تهديداتها ـ رغم التكاليف التي ستدفعها.

الشرط الأخير صعب التحقيق، لأن الجهات الرادعة كثيراً ما تهدد باتخاذ إجراءات تكره وضعها موضع التنفيذ إذا ما أخفق الردع[(12)]. وخير مثال هو الردع النووي. فلو فشل الردع خلال الحرب الباردة، لما استساغ أي من الدولتين العظميين المغامرة بخوض حرب نووية كبيرة قد تصعب السيطرة عليها. كما أن الردع الموسع في جوهره أقل مصداقية من الردع الأساسي. فعندما غزت ألمانيا بولندا عام 1939، لم يكن لدى فرنسا أدنى رغبة في الوفاء بالتزامها نحو بولندا. وحتى الردع التقليدي الأساسي قد ينطوي على مشاكل ـ لا سيما عندما تفشل الدول الضعيفة في ردع الدول القوية. فهي تجد ممانعة في بدء حرب قد تؤدي إلى الفناء. وعندما انتهت «الحرب الزائفة»

عام 1940، سعت فرنسا إلى السلام بعد ستة أسابيع فقط من القتال ومقتل تسعين ألف شخص[13].

ويفترض النموذج الأساسي للردع نجاح الردع إذا كانت[14]:

$$Va . S + Vw (1 - S) > V_O$$

حيث إن:

Va = قيمة هجوم بالنسبة إلى المعتدي، يتم فيه إحراز نجاح دون خوض عمليات حربية واسعة ضد أي من الضحية أو حلفائها.

S = احتمال نجاح الهجوم. ويتراوح مدى S من صفر (النجاح غير متوقع) إلى واحد (النجاح أكيد).

Vw = قيمة حرب بالنسبة إلى المعتدي (قيمة سلبية عادة) يخوضها ضد الجهة المستهدفة وحلفائها المحتملين.

V_O = قيمة الأمر الواقع «المتوقع» (لا هجوم ولا حرب).

من الأهمية بمكان التنويه بأن Vo لا تفترض استمرار الأمر الواقع الراهن. وكما يقول جرفس Jervis في إحدى كتاباته:

> يمكن أحياناً إيجاز نظريات المنفعة المتوقعة من الحروب بالقول إنها تؤكد أن الدول لا تقاتل إلا إذا كانت المكاسب المتوقعة من الحرب أكبر من التكاليف المتوقعة، أي أن الدول لا تقاتل، إذا اعتقدت بأن النتائج ستكون أسوأ من الأمر الواقع. لكن هذا خطأ: إذ ليس هناك ما يدعو الدول إلى الاعتقاد بأن المستقبل دون حرب سيكون مثل الأمر الواقع. وإذا كانت تتوقع بأن يكون المستقبل أفضل، يمكنها أن

تسعى منطقياً إلى تلافي الحرب التي تعتقد بأنها ستحقق لها فوائد مهمة. وإذا كانت تتوقع بأن الأمر الواقع سيتدهور بشكل سيء، يمكنها أن تخوض حرباً تكون فائدتها المتوقعة أقل من صفر بكثير. وخير مثال على هذا النوع القرار الياباني بالهجوم على بيرل هاربر Pearl Harbor والقرار الألماني بشن الحرب عام 1914 . . .[15].

وهناك تشابه إلى حد ما بين قرار السادات عام 1973 وقرار صدام حسين عام 1980 بشن الحرب. ويصف ماكنوجر McNaugher الرئيس السادات بأنه «يائس» وكتب يقول إن «الأمر الواقع لم يعد يطاق. . .» إذ إن معركة السادات التقليدية كانت مجرد وسيلة لتغيير الأمر الواقع وإعادة اهتمام الدول العظمى بقضية الأراضي المحتلة. غير أن الهجوم كان معرضاً للفشل. . .[16] ويصح الشيء ذاته على صدام حسين عام 1980، «فماذا كان يمكن أن يحصل لو لم يفعل العراق شيئاً حيال أعمال العنف الحدودية مع إيران في الفترة التي نشبت فيها الحرب؟ فهل كان صدام حسين سيواجه قدراً أقل من المخاطر؟ ويبدو منطقياً فيما يتعلق بصدام حسين وأنور السادات بأن عدم فعل شيء لم يعد خياراً جذاباً»[17].

يمكن لنموذج الردع الأساسي هذا أن يوضح كل من الردع بالعقاب والردع بالحرمان من استخدام القدرات العسكرية المتاحة. لننظر في فشل أمريكا في ردع اليابان قبل الهجوم على بيرل هاربر Pearl Harbor عام 1941. وقد توقع اليابانيون أن يتعرضوا للهزيمة في حرب أمريكية ـ يابانية طويلة. وحذر الأدميرال ياماموتو

Yamamoto الذي أعد خطة الهجوم البارع على بيرل هاربر Pearl Harbor من أنه:

> في الأشهر الستة إلى الاثني عشر الأولى من الحرب ضد الولايات المتحدة وإنجلترا، سوف أندفع كالفرس الجامحة وأحقق لكم سلسلة متعاقبة من الانتصارات. ولكن يجب أن أبلغكم أيضاً، إنه إذا طال أمد الحرب إلى سنتين أو ثلاث سنوات، فإنني غير واثق من تحقيقنا النصر النهائي[18].

لذا لم يفشل الردع لأن قيمة الحرب **Vw** لم تكن مكلفة بقدر كافٍ. بل فشل أساساً على ما يبدو لأن **S** (احتمال نجاح اليابانيين) كان عالياً جداً ـ وخصوصاً ـ لأن قيمة الأمر الواقع بنظر اليابان كانت متدنية جداً.

لنفترض بأننا نعتبر قيمة النصر **Va** تساوي (50+) وقيمة الحرب **Vw** تساوي (50−). عندئذ لو وضع اليابانيون احتمال 50% بأن الهجوم على بيرل هاربر Pearl Harbor لن يؤدي إلى حرب واسعة النطاق مع الولايات المتحدة ومع افتراض أن الجهات المعنية لها مواقف حيادية إزاء المجازفة، (وهذه نقطة بالغة الأهمية سنبحثها فيما بعد)، فقد ينجح الردع طالما كانت قيمة الأمر الواقع صفراً أو أكثر ($0 \leqslant V_o$).

وفي الحقيقية كان الأمر الواقع غير مقبول من اليابان عام 1941. ودون تحديد مقدار عدم القبول، يمكننا حساب قيم مختلفة لـ **S**، بافتراض قيم مختلفة لـ **Vo**. ولنفترض أن قادة اليابان اعتبروا أن الأمر الواقع لا يقل سوءاً عن الحرب مع الولايات المتحدة، أي أن

Vo = Vw = 50–، عندئذ، يصبح العدوان والأمر الواقع سيان بالنسبة إليهم ـ حتى ولو اعتقدوا أن S تساوي صفراً وأنه لا أمل لهم في النجاح. ولعل الموقف عام 1941 لم يكن بهذا القدر من السوء. ومع أن اليابان أعطت قيمة سلبية للأمر الواقع، إلا أنها فضلته على حرب أمريكية ـ يابانية طويلة. وفي ظل هذه الظروف، كان واضحاً أن الردع صعب للغاية ولكن ربما لم يكن مستحيلاً. ولو اعتقدت اليابان أن الأمر الواقع كان أفضل قليلاً من قيمة الحرب Vw (40–)، لكان احتمال نجاح الحرب عندئذ أقل من عشرة بالمئة. ولكن لنفترض أن الأمر الواقع كان أفضل كثيراً من (Vw= 10–)، عندئذ كان سيتسم موقف اليابان باللامبالاة إزاء الاختيار بين الانتظار والهجوم، حتى وإن كان احتمال النجاح يصل إلى أربعين بالمئة.

كان تقييم اليابان المنخفض لـ Vo في 1941 مشكلة جوهرية. أضف إلى ذلك مشكلة أخرى وهي أن التزام أمريكا بخوض حرب كبرى لم يتسم بقدر كاف من المصداقية. وفضلت Vo على Vw. لذا يجب ردع اليابان إذا لم تتوافر إمكانية نجاح العدوان (S = صفر). وفي عام 1941 كانت قيمة S أكبر من صفر، لذا لم ترتدع اليابان، ويبدو أن القادة اليابانيين اعتقدوا بأنهم قد ينجحون في إلحاق أضرار بالغة بعضلات أمريكا العسكرية في المحيط الهادىء بمهاجمة بيرل هاربر Pearl Harbor، ورغم ذلك فإن الرأي العام الأمريكي كان يحول دون نشوب حرب أمريكية كبرى مع اليابان(19). لعل صدام حسين كان يعتقد أن وقوع إصابات أمريكية في «أم المعارك» سيدفع الولايات المتحدة إلى الانسحاب. لكن جون مويلر John Mueller يشير إلى مخاوف واشنطن من الهجمات العراقية ضد القوات

الأمريكية، الأقل عدداً في المملكة العربية السعودية في الأيام الأولى لعملية درع الصحراء، كانت مبالغاً فيها لأن القادة العراقيين كانوا يدركون بأن «أي هجوم على القوات الأمريكية قد يكون له على نحو شبه مؤكد وقع بيرل هاربر Pearl Harbor على الرأي العام الأمريكي، وبالتالي قد لا يكون عملاً حكيماً»[20].

كما تتسم المصداقية بالأهمية. ويعتبر بعض الكتّاب المصداقية شرطاً كافياً لنجاح الردع. فمثلاً يقول فينك Fink إن «الدرجة العالية من المصداقية ستكون ضرورية وكافية لنجاح الردع كمال كانت: (أ) $Vw < Vo < Va$، و(ب) الدرجة العالية من المصداقية باعتبار أية قيمة يكون فيها S-1 أكبر من $(Vw - Va)/(Vo - Va)$»[21]. ويعتبر كتّاب آخرون أن المصداقية شرط ضروري لكنه غير كاف لنجاح الردع[22]. حتى أن جورج George وسموك Smoke يؤكدان أن مصداقية التزام أمريكا تسببت بالهجوم على بيرل هاربر Pearl Harbor. ويقولان إنه رغم اعتقاد قادة اليابان أن مشاكلهم تتطلب شن العدوان، إلا أنهم كانوا يعتقدون أيضاً أن الولايات المتحدة قد تنتقم إذا ما تعرض حلفاؤها في شرق آسيا للهجوم. وإزاء هذا الموقف، اتخذت اليابان زمام المبادرة بمهاجمة الولايات المتحدة أولاً[23].

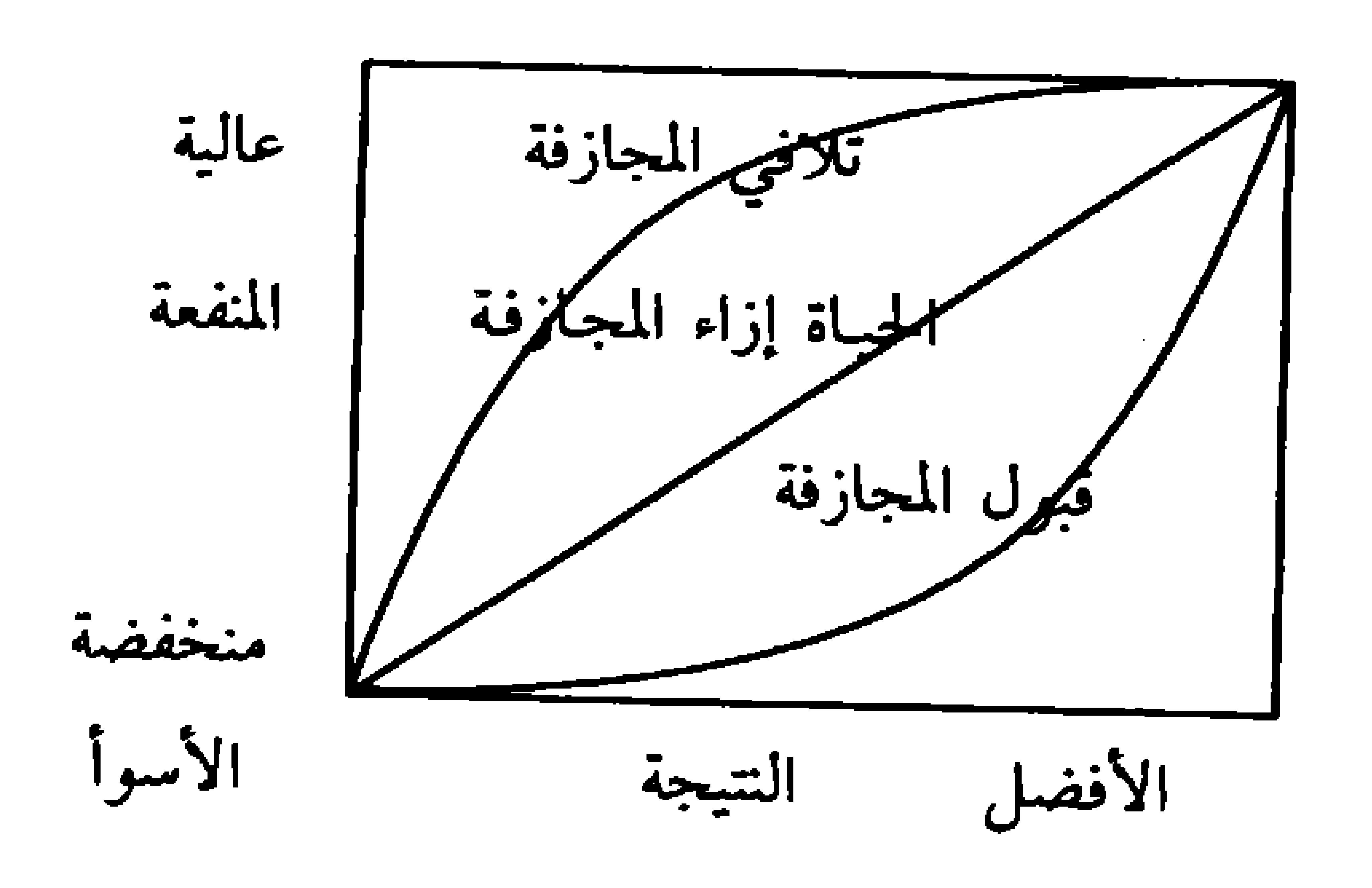
التوجه نحو المجازفة

يؤثر توجه المعتدي المحتمل نحو المجازفة في هذه الحسابات، إذ يركز صانعو القرار الذين يقبلون بالمجازفة على ثمار النصر. بينما يركز صانعو القرار الذين يتجنبون المجازفة على الخسائر المحتملة[24].

في حين يبدي صانعو القرار الذين يتخذون موقفاً حيادياً من المجازفة اهتماماً متساوياً بكليهما. وإذا خُيّر صانعو القرار الذين يقبلون المجازفة بين احتمال واحد بالمئة لكسب مئة دولار وواحد بالمليون لكسب مليون دولار لاختاروا لعبة المليون دولار، لكن صانعي القرار الذين يتلافون المجازفة يختارون لعبة المئة دولار. أما صانعو القرار الحياديون فلا يفضلون إحدى اللعبتين على الأخرى، لأن لكليهما منفعة متوقعة تساوي دولاراً واحداً[25]. وإذا كانت المنفعة المتوقعة من العدوان تساوي المنفعة المتأتية من الأمر الواقع، فإن صانعي القرار الذين يتحاشون المجازفة سيرتدعون، بينما لن يرتدع صانعو القرار الذين يقبلون المجازفة[26]. ويكون الأمر سيان بالنسبة إلى موقف صانعي القرار الحياديين.

يمثل الشكل (1) عرضاً بيانياً للأساليب الثلاثة في اتخاذ القرار. وبالنسبة إلى صانعي القرار الحياديين، تكون العلاقة بين الناتج ومتغيرات المنفعة علاقة خطية (خط مستقيم): حيث ترتفع المنفعة بالتساوي مع تحسن النتائج. وبالنسبة إلى اتجاهات المخاطر الأخرى تكون العلاقة غير خطية ويضخم صانعو القرار الذين يتحاشون المجازفة مقدار التحسن بين النتيجة الأسوأ والنتائج المتوسطة، ويقللون من قيمة المكاسب بين النتائج المتوسطة وأفضل النتائج. وعلى العكس، يتخذ صانعو القرار الذين يقبلون بالمجازفة موقفاً غير مبال نسبياً إزاء الفروقات بين النتائج السيئة والمتوسطة، لكنهم يهتمون بالمكاسب المفيدة المرتبطة بأفضل النتائج[27].

الرسم الأول:



تكتسب النظرة إلى المجازفة أهمية لأنه من السهل ردع صانعي القرار الذين يتحاشون المجازفة. لكن يصعب ردع الأعداء الذين يقبلون بالمجازفة؛ ويشير التاريخ العسكري إلى أن الجنرال جورج ماكليلان George McClellan الذي قاد جيش بتوماك Potomac الاتحادي إبان الحرب الأهلية الأمريكية، كان قائداً معروفاً بكرهه للمجازفة، واشتهر عنه حذره المفرط في إرسال جنود إلى المعركة أو استغلال الفرص. ويعتبر صدام حسين مثالاً معاصراً مشهوراً لصانع القرار الذي يقبل المجازفة. وقد دفع توجه صدام حسين نحو المجازفة بإحدى الدراسات للاستنتاج بأن:

> إن ردع صدام عن الغزو باتخاذ إجراءات في أواخر تموز/يوليو أو مطلع آب/أغسطس (1990) كان من الممكن أن يكون أصعب مما تصوره العديد من المعلقين. فمثلاً، كان من غير المحتمل أن تؤدي مرابطة قوة أمامية(*) في المملكة العربية السعودية قبيل

(*) قوة عسكرية يؤدي الاصطدام بها إلى إشعال الحرب.

الغزو إلى ردعه، حتى على الرغم من إمكان اعتبار ذلك في الولايات المتحدة إجراءً حاسماً. كما كان من غير المرجح أن يؤدي انتشار سفن البحرية المتمركزة مسبقاً في بحر العرب إلى ردعه. ولعل صدام أدرك أن هناك احتمالاً بانتشار هذه الوحدات، لكنه لم يأبه به على اعتبار أنه احتمال بعيد، وأنه يمكنه التعامل معه، إذا دعت الضرورة، بطول النفس أو بإجراء تسوية. وهو بالتأكيد لم يكن يتوقع هجوماً مضاداً بقيادة الولايات المتحدة (كما لم يتصور ذلك صانعو القرار الأمريكيون أو معظمهم). وحتى أن إرسال قوة أمامية صغيرة إلى الكويت ما كان ليردعه بالضرورة، لا سيما إذ كانت صغيرة لدرجة يمكنه فيها تجاوزها أو تجاهلها. المسألة المهمة هنا هي ما إذا كان انتشار القوات قد تم قبل أو بعد أن عقد صدام العزم فكرياً ونفسياً على وضع خطة الغزو موضع التنفيذ. وكان من الممكن أن يؤتي مثل هذا الانتشار حتى اتخاذ إجراءات رادعة أقل من ذلك، ثماره فيما لو حدث قبل «تاريخ الالتزام الفكري والنفسي». أما بعد ذلك، فقد كان من الممكن أن ينظر صدام إلى مثل هذه الإجراءات على أنها تقع ضمن نطاق ما كان يعتبره سابقاً محتمل الحدوث (في إطار تصوره «لأسوأ وضع يمكن تحمله»)، وألا يأبه بها بالتالي. ولو طبقت الإجراءات نفسها قبل ذلك لكانت قد غيرت حساباته عموماً ـ بما فيها تقييمه لمدى سوء أسوأ وضع فعلياً.

لعله لم تكن هناك فرصة بعد الغزو مباشرة في إقناع صدام بالانسحاب من الكويت، حتى مع إمكانية التوصل إلى تسوية حول الجزر وحقل النفط، لأن طموحات صدام كانت عظيمة. وهذه المكاسب الطفيفة تساهم يسيراً في تحقيقها[28].

وفي تشرين الأول/أكتوبر 1994 عندما هددت القوات العراقية الكويت من جديد، صرح مسؤول عراقي كبير لم يكشف هويته قائلاً: «حتى لو اعتقدتم أن العراق متطرف، إلا أننا لسنا مجانين. بماذا كنتم تتوقعون منا أن نهاجم الكويت؟ إذ ليس لدينا قوة جوية كافية ولن نرسل القوات البرية إلى هناك دون غطاء جوي»[29]. غير أنه بالنظر إلى عدوان صدام المتهور ضد إيران عام 1980، وضد الكويت عام 1990، وعدم استعداده للتراجع عندما جوبه بالقوة الطاغية لقوات التحالف الذي قادته الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير 1991، كان من الحكمة أن يتعامل المجتمع الدولي بحذر مع شخص مثله يملك استعداداً كبيراً لقبول المجازفة.

بما أن المجازفة تؤثر تأثيراً أساسياً في الردع، فإن العلاقات الارتباطية لقبول المجازفة تكون ذات صلة بالموضوع. ويحدد ديفيز Davis وأركيلا Arquilla سبع علاقات ارتباطية للمجازفة[30].

1 ـ اعتقاد المرء بأنه يسيطر على الأحداث.

2 ـ الأخطار الغامضة التي يسهل التقليل من شأنها.

3 ـ أمر واقع لا يطاق.

4 ـ القدرة على تحمل التكلفة.

5 ـ تصور فرص للنجاح.

6 ـ البنى السلطوية لصنع القرار التي تحد من المعارضة.

7 ـ الطموحات القائمة على جنوب العظمة والمرتبطة بالثقة المفرطة بالنفس.

يجب على صانعي القرار أن يحترسوا من الأعداء الذين يظهرون هذه الخصائص.

الردع عن طريق الحرمان من استخدام القوة المتاحة

الردع عن طريق الحرمان هو إقناع الخصم أن نجاح العدوان غير محتمل ـ إن لم يكن مستحيلاً. وحتى هذا القرن، كانت الدول بحاجة إلى هزيمة أعدائها قبل معاقبتهم عقاباً قاسياً. ولم تكن هناك إمكانية واقعية لوضع استراتيجية للعقاب دون توافر القدرة على الحرمان من استخدام القوة المتاحة. وتغير هذا الوضع نتيجة تطوير القذائف الاستراتيجية، لا سيما عبر الثورة النووية. وتستطيع الآن الدول الضعيفة أن تردع الأعداء الأقوى منها بكثير عبر التهديد بالانتقام النووي، وبالتالي جرى التغاضي خلال جزء كبير من فترة الحرب الباردة عن الردع عن طريق الحرمان. وكما يقول جورج George وسموك Smoke «ظهر الردع بمفهومه الحديث عندما أصبح التهديد بإلحاق ضرر وألم هائلين في الوقت الذي تظل فيه القوات العسكرية

المتواجهة سليمة»[31].

شكّل هذا، جزئياً على الأقل، نصراً لفكر برنارد برودي Bernard Brodie على فكر هرمان كان Herman Kahn. وفي فترة مبكرة من العصر النووي لاحظ برودي Brodie أنه «حتى الآن كان الهدف الرئيسي لمؤسستنا العسكرية تحقيق النصر في الحروب. أما من الآن فصاعداً، فيجب أن يكون هدفها العسكري تفادي وقوعها. ولا يمكن تقريباً أن يكون لها أي غرض آخر مفيد»[32]. وبرأي برودي Brodie، فإن الدفاع ضد الأسلحة النووية غير ممكن نظراً لقوتها التدميرية الرهيبة. وبالتالي فإن النتيجة الحتمية بين الدول النووية هي الردع المتبادل بالعقاب.

قدم هرمان كان Herman Kahn وجهة نظر مضادة في كتابه حول **الحرب النووية الحرارية** *(On Thermonuclear War)* (1960)؛ وميز بين النوع الأول من الردع (بالعقاب) والنوع الثاني من الردع (بالحرمان). ويفترض النوع الثاني من الردع، أنه حتى بوجود الأسلحة النووية، يظل الردع الأكثر فعالية هو القدرة على خوض الحرب، أي الردع بالحرمان. ويتحقق ردع المعتدي عندما يتبين له بأنه سيفشل في تحقيق هدفه. وبعد عام 1983، أصبح هذا النوع الأساس النظري لمبادرة الدفاع الاستراتيجي The Strategic Defence Initiative للرئيس ريغان Reagan.

بما أن الأسلحة التقليدية لا تستطيع إلحاق درجة وعمق الدمار الهائل الذي تحدثه الحرب النووية، فإن الردع بالحرمان يكون أكثر ضرورة للردع التقليدي. وفي الواقع يعطي جون ميرشيمر John Mearsheimer تعريفاً محدداً للردع التقليدي باعتباره «مرتبطاً بالقدرة

على حرمان المعتدي من تحقيق أهدافه العسكرية باستخدام القوات التقليدية»[33]. ومن الناحية التاريخية، جرت محاولات لتطبيق الردع بالحرمان باستخدام كل من الدفاعات النشطة والسلبية. ولا يشتمل الدفاع النشط فقط على الأنظمة الدفاعية المحضة مثل صواريخ أرض - جو، بل أيضاً على الأسلحة الهجومية التي تستطيع دحر الغزاة. وتشتمل الدفاعات السلبية على عوائق وموانع مثل سور الصين العظيم وخط ماجينو Maginot في فرنسا، فضلاً عن تقوية الأهداف العسكرية والمدنية وتحصينها لحمايتها من الهجوم. كما أن التحالفات الرسمية وغير الرسمية تعزز من مصداقية التأكيد بأن العدوان سيكون صعباً.

لا تتسم الاستراتيجية القائمة على الحرمان وحده بالقوة لأن «توقع فشل لا يكلف شيئاً لا يشكل رادعاً كافياً»[34]. لذلك، هناك حاجة للتهديد بالعقاب لتعزيز الردع بالحرمان. ومن غير المحتمل أن يشكل الموقف الدفاعي البحت رادعاً - لا سيما إذا كان مرتكزاً على الدفاعات السلبية. بينما نجد أن الدفاعات النشطة - التي يمكن أن تهدد تهديداً جاداً بإلحاق ضرر مباشر أو غير مباشر بمنشآت العدو العسكرية و/ أو الاقتصادية - يحتمل أن تشكل رادعاً أقوى.

التطمين

استنتج جورج George وسموك Smoke منذ عقدين من الزمن بأن:

> نظرية الردع قد ركزت بشكل ضيق للغاية على دور التهديد في تأثير الدول بعضها على بعض، وباستثناء

حالات عرضية عندما أشار المنظرون إلى الحاجة إلى أن تُقرن «التهديدات» بـ «الوعود» لكي ينجح التهديد، كان التشديد ولا يزال بصورة حصرية على تصميم التهديدات المناسبة. والنظرية في حاجة إلى أن تعطي اهتماماً أكبر لدور «المغريات» أو «الوعود» مثلما تهتم بدور التهديدات. إذ إن استغلال المغريات للتأثير في سلوك الدول الأخرى قد لا يقل تعقيداً عن استغلال التهديدات[35].

هناك استمرارية في استراتيجيات التأثير بدءاً من الردع الكلاسيكي عبر التهديد بالعقاب والحرمان مروراً بالتطمين وانتهاء بالمصالحة. وشأنه شأن الردع الكلاسيكي، يفترض التطمين وجود علاقة عدائية، لكن ينظر إلى النزاع على أنه «وهمي» أكثر منه «حقيقاً». وينشأ التعارض الظاهر من التصورات الخاطئة ويخلق الوهم دينامية اجتماعية تفاقم من الشك المتبادل[36]. وهو النظير الدولي لحادثة شهيرة وقعت في مترو الأنفاق بمدينة نيويورك عندما أطلق شرطي النار على شرطي آخر أمريكي من أصل إفريقي كان مرتدياً ملابس مدنية، فأصابه بجروح خطيرة. وعندما شاهد الشرطي الذي يرتدي الزي الرسمي رجلاً أسود عند منصة القطار يحمل مسدساً، اعتقد بأنه مجرم فأطلق عليه النار خشية أن يبادر الآخر إلى إطلاق النار عليه أولاً. ويرمي التطمين إلى تفادي العنف الناشىء عن تصور خاطىء كهذا.

هناك **خمسة تكتيكات** يمكن أن تخفف من مخاوف الخصم، **ثلاثة** منها تتم من جانب واحد:

1 ـ **التطمينات الشفهية**: جربت واشنطن هذا الأسلوب مع جمهورية الصين الشعبية خلال الحرب الكورية. وخشية من أن تدخل الصين الحرب إذا اعتقد الزعماء الصينيون بأن قوات الأمم المتحدة تنوي عبور نهر يالو الحدودي إلى الصين، حاول المسؤولون الأمريكيون تهدئة بكين عبر تطمينها بأنهم لا يسعون إلا إلى إعادة تأكيد الأمر الواقع الذي كان قائماً قبل الحرب. وقد فشل هذا التكتيك، على ما يظهر، لأن السبب الحقيقي للحرب برأي الصين كان إرسال الأسطول السابع الأمريكي إلى مضيق تايوان وكذلك خوف ماو Mao من أن يؤدي نجاح الأمم المتحدة في توحيد شبه الجزيرة الكورية إلى تشجيع الصينيين المعادين للثوار[37].

2 ـ **ضبط النفس**: في عام 1950 لم تكن الصين لترتدع باستخدام التطمين الشفوي المتعلق بحرمة حدودها. وكان من الممكن لواشنطن أن تحقق نجاحاً أكبر عبر ضبط النفس. وهو تكتيك ثان للتطمين من جانب واحد. وقد مارست واشنطن سياسة قصف تتسم بضبط النفس تجنبت ضرب الأهداف العسكرية شمال نهر يالو. ولو أحجمت واشنطن أيضاً عن وضع الأسطول السابع في المياه الفاصلة بين الصين الشعبية والصين الوطنية، لربما شعر ماو Mao بضغط أقل للجوء إلى السلاح.

ينطوي ضبط النفس على مخاطر محتملة فضلاً عن المكاسب. وقبل حرب الفوكلاند Falkland (1982) خشيت بريطانيا من أن يؤدي إطلاق التهديدات إلى زيادة حدة ضغوط الحرب على النظام الأرجنتيني الهش. ولسوء الحظ أساء الجنرالات في بوينس أيرس Buenos Aires فهم ضبط النفس الذي مارسته لندن واعتبروه دليلاً

على الافتقار إلى العزيمة ـ وهذا شبيه ربما بالملاحظات التي أبداها وزير الخارجية الأمريكي دين أتشيسن Dean Acheson في كانون الثاني/ يناير 1950 واستبعد فيها شبه الجزيرة الكورية من الإطار الدفاعي الأمريكي في شرق آسيا. ولسوء الحظ:

> فإن ممارسة ضبط النفس قد تتجنب استفزاز خصم مطوق أو خائف، لكنها أيضاً قد تزيد من احتمال التصعيد المبني على حسابات خاطئة. ومن ناحية أخرى قد تقلل لغة التهديد وإظهار العزم من احتمال تهوين المتحدي من شأن رد الجهة الرادعة، لكنها أيضاً يمكن أن تستفز خصماً هشاً وخائفاً[38].

3 ـ **الالتزامات التي لا رجوع عنها**: تعتبر الالتزامات ذات جاذبية خاصة لدى القادة، مثل الرئيس السادات عام ١٩٧٧ الذي كان يكره كلاً من الأمر الواقع وإمكانية اللجوء إلى الحرب. ويقول شتاين Stein:

> إن السادات لم يكن راضياً عن سير المفاوضات في خريف 1977، ومع ذلك لم يكن مستعداً لقبول الأمر الواقع، وبدأ يفكر جدياً في استخدام القوة وفي الوقت نفسه في البحث عن خطوة دراماتيكية تخفف من حدة التوتر وعدم الثقة بين مصر وإسرائيل وإغراء إسرائيل بتقديم تنازلات كبرى[39].

وأدى هذا أولاً إلى عرض الرئيس السادات المثير بالذهاب إلى القدس والتحدث إلى البرلمان الإسرائيلي ثم إلى انعقاد قمة كامب ديفيد Camp David وأخيراً إلى معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية.

وقد تضمنت مبادرة السادات الصفتين الرئيسيتين اللتين يحتاج الالتزام الذي لا عودة عنه إلى تأكيدهما وهما: «تكلفته الكبيرة جداً بالنسبة إلى القادة الذين يعطون الالتزام وعدم إمكانية الرجوع عنه»[40]. ولم يكن بإمكان الإسرائيليين أن يرفضوا مبادرة السادات باعتبارها خطوة جوفاء.

وللتطمين تكتيكان آخران ثنائيا الطرف (أو متعددا الأطراف).

4 ـ **مبادىء التعاون غير الرسمية**: خلال الحرب الباردة وخصوصاً في عهود نيكسون Nixon وفورد Ford وكارتر Carter، التي شهدت وفاقاً سوفياتياً ـ أمريكياً، جرت عدة محاولات لوضع مثل هذه المبادىء، بما فيها اتفاقية المبادىء الأساسية السوفياتية ـ الأمريكية (1972). وأفلحت هذه الجهود إلى حد ما في التخفيف من حدة النزاعات الإقليمية وتلافي حدوث مواجهة مباشرة بين الدولتين العظميين. فمثلاً رسخت أزمة الصواريخ الكوبية (1962) تفاهماً بألا تكرر الولايات المتحدة غزو خليج الخنازير Bay of Pigs (1961) وأن يمتنع السوفيات عن وضع أسلحة في كوبا يمكن أن تشكل تهديداً جدياً للأمن الأمريكي.

5 ـ **الأنظمة الأمنية المحدودة**: ترمي الأنظمة الأمنية إلى التقليل من خطر الحرب العرضية غير المقصودة بتفادي نشوب الأزمات. وتشتمل الأمثلة من الحرب الباردة على اتفاقية الخط الساخن (1963)، وغيرها من الاتفاقيات الأخرى الرامية إلى القضاء على التوترات في أوروبا مثل اتفاقية الدولة النمساوية (1954) واتفاقيات برلين وما تحقق في نهاية الأمر من تفعيل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

كما تجمع الأنظمة الأمنية بين التكاليف والفوائد. ويتحقق التعاون بسهولة أكبر عندما يكون الأفق المستقبلي طويلاً، أي عندما يتوقع صانعو القرار علاقة طويلة الأمد تنطوي على فوائد مستقبلية فضلاً عن الفوائد الحالية، وعندما يكون أفق المستقبل قصيراً، لا يحسب حساب الفوائد المستقبلية أبداً ويصبح التعاون صعباً[41].

ويخشى القادة من أن تؤدي الهزيمة في الحرب إلى انتهاء دولتهم، لذا فإن أفق المستقبل سيكون قصيراً عادة في المجال الأمني. وتفويت فرصة السلام أفضل من المقامرة بمصير الأمة. وعليه، يكون من الصعب إقامة أنظمة أمنية.

المصالحة

يشكل الردع عن طريق العقاب أو الحرمان الخيار الأول عادة لأصحاب القرار. أما المصالحة، أي إزالة المصدر الرئيسي للنزاع، فتأتي في المرتبة الأخيرة. غير أنه كما يقول ديفيد بولدوين David Baldwin «منطقياً. . . يمكن للمرء أن يتحدث أيضاً عن الردع بالوعود كما بالتهديدات. . .»[42].

وإلى حد ما يجري تلافي المصالحة لأنها تحمل وصمة عار المحاولة الفاشلة التي بذلها رئيس وزراء بريطانيا نفيل تشامبرلين Neville Chamberlain لمهادنة ألمانيا النازية خلال الثلاثينيات[43]. غير أن المهادنة كانت سياسة جليلة تحظى بالاحترام الكامل قبل الحرب العالمية الثانية. وهي سياسة ذات معنى بالنسبة إلى الدول الضعيفة في علاقتها مع الدول الأقوى منها، مثل مهادنة بروسيا لفرنسا في عهد نابليون Napoleon حتى عام 1806، والسويد للرايخ الثالث

والعلاقات الفنلندية ـ السوفياتية خلال الحرب الباردة[44].

يزعم إي اتش كار E. H. Carr في دراسته الكلاسيكية **أزمة السنوات العشرين**، *(The Twenty Years Crisis, 1919 -1939)* بأن سياسة تشامبرلين Chamberlain منيت بالفشل بسبب توقيتها السيء. وبرغم الاتفاق الواسع النطاق على أن معاهدة فرساي كانت مجحفة بحق ألمانيا، ظلت ألمانيا طوال خمسة عشر عاماً بعد عام 1918 «تفتقر بالكامل إلى السلطة التي تشكل قوة دافعة ضرورية للتغيير السياسي. وحال هذا الافتقار دون إعطاء مفعول، إلا على نطاق ضيق، للإجماع الواسع في الرأي على وجوب تعديل بعض أجزاء معاهدة فرساي». وفي الثلاثينيات عندما استعادت ألمانيا قوتها وسلطتها:

> فإن الإذعان السهل لقوى الأمر الواقع في شكل أفعال مثل التخلي عن البنود والمواد العسكرية في المعاهدة وإعادة احتلال منطقة الراين أو ضم النمسا، لا يمكن أن يُعزى كلياً إلى حقيقة أنه الدرب الذي واجه أقل قدر من المقاومة، ولكنه يعزى جزئياً إلى الإجماع في الرأي على أن هذه التغييرات كانت في حد ذاتها معقولة وعادلة. ومع ذلك قوبل كل منها بالشجب والاستنكار الرسميين مما خلق في النهاية الانطباع بأن الدول المستنكرة قد رضخت للأمر لمجرد عجزها أو عدم استعدادها لبذل الجهد لمقاومة تلك الأفعال. وهكذا فإن عملية إزالة الإجحاف الذي فرضته معاهدة فرساي والذي اعترف به لمدة طويلة خلقت مزيداً من النفور والتباعد بين ألمانيا ودول معاهدة فرساي ولم تكن سبباً للمصالحة. وقضت على

القدر المحدود من التعاطف المشترك الذي كان قائماً قبل ذلك بدلاً من أن تنميه[45].

رغم السمعة السيئة للمصالحة، فإنها تستطيع أن تشكل سياسة ناجحة للدول القوية والضعيفة على حد سواء. وكما يقول جيلبن Gilpin «هناك مثال بارز هو مهادنة البريطانيين للولايات المتحدة خلال العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى. فقد وضع البلدان حداً لعداوة استمرت قرناً من الزمن، وأرسيا الأسس لما أصبح يُعرف فيما بعد «بالعلاقة الخاصة» للقوتين الأنجلوسكسونيتين»[46]. هناك مثال ثان هو مصالحة الغرب لمنظمة الأوبك خلال السبعينيات:

كان هذا العمل أكبر عملية إعادة توزيع بالإكراه للثروة في تاريخ العالم. وكان هناك عاملان مهمان في صدور رد معتدل عن الولايات المتحدة: إذ أن عضوين بارزين من أعضاء الأوبك (إيران والمملكة العربية السعودية) كانا حليفين سياسيين للولايات المتحدة ولم يبدُ تصرفهما تهديداً مباشراً لأمن ومصالح الولايات المتحدة. ولم يتحديا الموقع الدولي للولايات المتحدة وظهرا بشكل أو بآخر وكأنهما يعززان هذا الموقع فعلياً. ولولا توافر هذه الظروف وغيرها، لكانت هناك علامات استفهام حول إمكانية حدوث هذا التغيير في حقوق الملكية سلمياً[47].

هناك مثال ثالث أشارت إليه افتتاحية نيويورك تايمز *New York Times* أواخر 1994، التي دعت إلى انتهاج سياسة أمريكية أكثر تسامحاً تجاه العراق:

هناك طريقتان لاحتواء العراق. إحداهما كما تصرفت إدارة كلينتون Clinton مؤخراً وهي اللجوء إلى الردع للحؤول دون نشوب الحرب. والثانية وقد أهملتها الولايات المتحدة وهي تشجيع التحركات نحو السلام. ومع ذلك ترفض واشنطن الإقرار بالتقدم الذي أحرزه العراق على صعيد ضبط التسلح ـ وهذا خطأ كبير وينطوي على خطورة. وربما كانت سياسة محلية جيدة، لكنها لا تخدم المصالح الدولية للولايات المتحدة. ويحول رفض الاعتراف بالخطوات العراقية الإيجابية دون قيام مزيد من التعاون... العراق دولة معتدية بالتأكيد، لكنها يمكن أن تستجيب بشكل عقلاني للحوافز الديبلوماسية. ولقد تعاون العراق على مدى سنتين مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة ولديه دافع واضح لهذا التعاون. فقد نص القرار الذي أنهى حرب الخليج الثانية على أنه بمجرد امتثال العراق لشروط ضبط التسلح وحدها، حتى وإن تجاهل قرارات الأمم المتحدة الأخرى، يمكنه استرداد حق بيع نفطه في السوق العالمية... وأغلبية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، التواقين إلى التعامل التجاري مع العراق، مستعدون لرفع العقوبات النفطية... لكن الولايات المتحدة التي تحظى بدعم من بريطانيا فقط لن توافق على ذلك. وقد

أوضحت واشنطن، وإن لم تقل ذلك بشكل مباشر، بأنها لن تنظر في رفع الحظر طالما بقي صدام حسين في السلطة. وهذه ليست طريقة مناسبة لتشجيع العراق على التعاون حول مسألة ضبط التسلح[48].

لا تنجح المصالحة جيدا إلا إذا كانت أهداف الخصم محدودة وتكلفة التسوية مقبولة. وينطوي الشرط الأول بالأخص على مشاكل. ويؤكد مثل فرنسي أن الشهية تأتي عند الأكل. وقد أثبتت ألمانيا النازية للعديدين بأن الشيء ذاته يصح على العدوان.

وكثيراً ما كان السناتور الأمريكي الراحل هنري سكوب جاكسون Henry Scoop Jackson يشبّه الاتحاد السوفياتي بلص يتجول في ممر الفندق محاولاً فتح كل باب وسرقة الغرف غير المقفلة. وستمنى أية تنازلات تقدم إلى مثل هذا الخصم الانتهازي بالفشل وربما تغريه للتقدم بمطالب جديدة. ولا تنجح المهادنة إلا إذا كان لدى الخصم تطلعات محددة يمكن تحقيقها دون دفع ثمن باهظ كهذا. وهناك خطورة كبيرة في جعل الأماني حقائق، أي أن الأمل بأن تحول التنازلات المتواضعة دون وقوع مجابهة مكلفة.

ويواجه حلف شمال الأطلسي NATO هذه الأحجية وهو ينظر في إمكانية توسيعه ليشمل أعضاء سابقين في حلف وارسو Warsaw. وفي نهاية عام 1994 كتب وليام سافير William Safire، الكاتب الصحفي المحافظ قائلاً بأنه:

... سيصبح الدب الروسي خلال العقد القادم قوياً

وجائعاً وسوف يزمجر مجدداً، ولذلك علينا تعزيز وتوسيع تحالفنا الغربي لتفادي اختبار قوته عن طريق الحرب. وهذا يعني الإسراع في ضم بولندا والمجر وجمهورية تشيكيا ودول بحر البلطيق - وهي الدول الأكثر تبنياً للقيم الغربية في أوروبا الشرقية - وفي نهاية المطاف تنضم أوكرانيا بعد أن تنجز عملية الخصخصة. والفرصة سانحة الآن لدفع خط الحماية شرقاً، بينما تعاني روسيا ضعفا وتنشغل بمشاكلها واسترداد قوتها، وليس فيما بعد عندما تصبح هذه الخطوة استفزازاً غير مقبول لدولة عظمى[49].

فإذا كانت روسيا حقاً دولة انتهازية بالفطرة ستصطدم حتماً بالغرب، فقد يكون توسيع حلف شمال الأطلسي حتى الحدود الروسية خطوة حكيمة. غير أن هناك خطراً كبيراً في أن توسيع حلف شمال الأطلسي قد يثير بشدة ردة الفعل التي يرغب أعضاء حلف الناتو الحاليون في ردعها. وكما كتب جيلبن Gilpin، «لعل المهمة الأعظم لرجل الدولة الحكيم والمسؤول هي القدرة على الحكم على متى تقود المهادنة أو لا تقود إلى التسوية السلمية للنزاعات»[50].

التحكم بسلوك الخصم

من الصعب قياس مدى فعالية الردع. ولكي يتحقق الردع لا بد من وجود دولتين إحداهما قد ترتكب العدوان ودولة أخرى تسعى إلى منع حدوثه. وبما أن محاولات الردع المباشر أكثر وضوحاً للعيان، فإنها تحظى باهتمام أكبر، علماً بأن الردع العام هو في الحقيقة أكثر أهمية. ويحرز الردع النجاح الأكبر عندما لا يفكر المعتدون المحتملون

بصورة جدية في إمكانية ارتكاب العدوان وبالعكس:

> يلجأ المدافعون إلى الردع المباشر فقط بعد إخفاق الردع العام أو عندما يتوقعون فشله ويعتقدون بأنه من المفيد أو الضروري التعبير الصريح بشكل أوضح عن نيتهم بالدفاع عن مصالحهم. وبما أن الردع المباشر هو رد على الدلائل التي توحي باحتمال أو قرب صدور التحدي، يشكل معدل نجاحه مؤشراً رديئاً على الفعالية الإجمالية للردع. وتتسم تقييمات الردع المبنية فقط على مواجهات الردع المباشر بالانحياز في اتجاهين. فهي تضخم معدل نجاح الردع عبر تجاهل إخفقات الردع العام. لكنها أيضاً تقلل على نحو شبه مؤكد من شأن فعالية الردع عبر الاكتفاء بدراسة المجابهات التي بدأ فيها الزعماء المعادون بالتفكير في التحدي[51].

وهذا ما يجعل من الصعب للغاية تحديد عينة غير منحازة من الحالات يمكن اختبار الوسائل البديلة للردع إزاءها.

أضف إلى ذلك أنه حتى عندما يتفحص المحللون الحالات ذاتها، فإنهم غالباً ما يختلفون حول ما إذا كان الردع قد نجح أو فشل. وقد أجرى ليبو Lebow وشتاين Stein مقارنة بين دراسات أعدها جورج George وسموك Smoke وراست Russet وهاث Huth وأورجانسكي Organski وكوجلر Kugler، ووجدا أنه «من أصل الحالات الثلاث والعشرين التي تضمنتها دراستان أو أكثر، هناك اتفاق عام على اثنتي عشرة دراسة فقط»[52].

أما ليبو Lebow فهو من المتشائمين الذين يعتقدون أن فائدة الردع:

> ... تقتصر على مجموعة محدودة من النزاعات: تلك التي تكون فيها إمكانية الكسب، وليس الخوف من الخسارة، هي الحافز المحرك للقادة المعادين الذين يتمتعون بحرية ممارسة ضبط النفس ولا تضللهم التقديرات الخاطئة جداً للموقف السياسي والعسكري ويرضخون لأنواع التهديدات التي تستطيع الجهة الرادعة المحتملة أن تمارسها ضدهم»[53].

حتى لدى استيفاء هذه الشروط، وبالنظر إلى المشاكل المتمثلة بتحديد الحالات المتعلقة بمحاولات الردع والنتائج المتفاوتة حول ما إذا كان الحظ قد حالف المحاولات المذكورة، يقتضي توخي الحذر عند الاستنتاج متى ينجح الردع أو يفشل. ومع وضع هذه التحذيرات نصب أعيننا، سوف أسوق الحجج القائلة بأن الأدلة تؤيد خمسة استنتاجات:

1 ـ نجاح التهديدات الجادة بإنزال أقصى العقوبات

كما أكد روبرت جرفس Robert Jervis خلال الحرب الباردة، بأن «الحجة القائلة إن التهديد الأمريكي باستخدام الأسلحة النووية لا يتمتع بدرجة كبيرة من المصداقية، تموه القول بأن قدراً ضئيلاً من المصداقية قد يكون ضرورياً»[54]. وقد حمل التهديد العام بكارثة نووية الدول العظمى على توخي الحذر وإبقاء الحرب «باردة» طوال عقود من الزمن على الرغم من درجة العداء المتبادل الشديدة. إن

مجرد وجود الأسلحة النووية يحقق ردعاً دائماً، لأن الحرب النووية قد تكون مريعة للغاية، كما أن العواقب النهائية المترتبة على عبور العتبة النووية ليست معروفة، لذا يفرض مجرد وجود الأسلحة النووية التعقل على صانعي القرارات في الدول. ومن الناحية النظرية، يمكن هنا تحقيق الأثر نفسه بالتهديدات الصادقة بإلحاق دمار رهيب عبر استخدام الوسائل غير النووية، مثل الجرثومية أو الكيماوية.

الردع التقليدي أكثر صعوبة. وقد استنتج ميرشيمر Mearsheimer بأن الردع التقليدي أخفق في عشر محاولات من أصل اثنتي عشرة محاولة رئيسية خلال الفترة الممتدة بين 1938 و1979[55]. وحتى مع التسليم بصعوبات اختبار نظرية الردع واحتمال التغاضي عن النجاحات المحققة لأنها نجحت أكثر من اللازم، فإن هذا السجل يتعارض بشدة مع نجاح الردع النووي خلال الحرب الباردة. بيد أن القوة الطاغية للقوات العسكرية الأمريكية خلال حرب الخليج الثانية توحي بأن الأسلحة التقليدية قد تصبح قوية ودقيقة جداً لدرجة أنها تشكل تهديداً كافياً للمعتدين المحتملين.

2 ـ يجب بذل جهود الردع في الوقت المناسب

الردع المباشر أصعب بكثير من الردع العام. إذ يجب إعطاء التعهدات والالتزامات قبل أن يقرر المعتدي القيام بعمل ما. وكما يقول أورم Orme، إذا تأخرت جهود الردع تصبح أقرب إلى الإكراه لأنه «يجب تغيير قناعة المتحدي لوقف العملية بعد بدئها... بدلاً من مجرد الامتناع عن تنفيذها»[56].

3 ـ المصداقية مهمة

حتى وإن لم تكن المصداقية شرطاً ضرورياً أو كافياً، فهي مرتبطة بوضوح باحتمال النجاح. وتعني المصداقية إقناع الخصم بأنك تملك كلا من الوسيلة والإرادة لتنفيذ تهديداتك ووعودك، ومن بين الأشياء التي يعنيها ذلك إيصال رسالة ثابتة وغير متناقضة. وكما دلّت حرب الخليج، يتسم هذا الأمر أحياناً بالصعوبة عندما يتم الجمع بين وسائل الإعلام الحديثة مثل سي. أن. أن C.N.N والمجتمعات المنفتحة[57].

ليست القوات العسكرية المتفوقة كافية وحدها للردع. وقد حلل بتس Betts «المراحل الأولية [لست عشرة] حرباً كبرى منذ اختراع الآليات والقوى الجوية الحديثة [1939 ـ 79] للتحقق «مما إذا كانت نتائج المعارك الأولية تتميز بحساسية عالية إزاء ميزان القوى وما إذا كان المهاجمون الذين يفتقرون إلى تفوق كبير يخفقون عادة في كسب المعركة»[58]. وتبين له بأن المدافعين قد صمدوا بنجاح في أربع حالات من أصل 16 حالة (25 بالمئة)»[59]. وحتى عندما لم يكن المهاجم متفوقاً أو كان يتمتع بتفوق محدود فحسب، صمد المدافعون بنجاح بنسبة أربعين بالمئة من الوقت فقط. وقد تكون هذه النتائج متشائمة أكثر من اللازم، لأنها تشمل فقط الحالات التي أخفق فيها الردع والتي قد تكون نادرة. غير أن الدول الضعيفة قد تبادر بعدوان ضد مدافعين أقوى منها «إذا ما كانت قدرة إدراك التهديد أو العداء أو الاستياء العام كبيرة «بما فيه الكفاية». . .»[60] ويجوز حتى أن تتفوق الدول الضعيفة في النزاع إذا ما استخدمت قدراتها وإمكانياتها بدرجة أكبر من الفعالية[61]، وحققت عنصر المفاجأة أو كانت أكثر

عزماً وتصميماً[62].

4 ـ إعرف عدوك

الردع عبارة عن علاقة سيكولوجية «تتوقف على التصورات»[63]، وأن كيفية تصور الخصم للعالم وليس الوضع الذي هو عليه بشكل موضوعي هي التي تقرر النجاح. لذلك، من الضروري تحليل كيفية تقييم الخصم لمختلف النتائج البديلة، فضلاً عن توجهه العام نحو المجازفة. وهذا أمر صعب لا سيما عندما تشكل الاختلافات الثقافية حاجزاً بين الدول لأن «جذور النظريات الاستراتيجية تعود إلى فلسفات الحروب التي ترتكز على الدوام على أسس عرقية...»[64].

يجب أن يكون لدى المحللين حساسية شديدة تجاه الاختلافات بين الدول. فنحن لا نفهم أبداً دوافع أعدائنا وكذلك دوافعنا ونشعر على الدوام بإغراء الافتراض أنهم يرون العالم كما نراه. فمثلاً خلال حرب فيتنام، كان زعماء أمريكيون مثل والت روستو W. Rostow يعتقدون أن فيتنام الشمالية يمكن أن تستجيب لتهديد أو حقيقة القصف الاستراتيجي (عملية الرعد المدوي) لأن هو تشي منه Ho Chi Minh كان يريد حماية المجمع الصناعي في بلاده، ولم يعد يخوض حرب عصابات دون أن يخشى خسارة شيء[65]. وفي نهاية الأمر طبعاً فاقت قدرة فيتنام على تحمل التكلفة قدرة الولايات المتحدة بمراحل (مثلما فاقت قدرة فرنسا من قبل)[66]. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن فيتنام الشمالية تكبدت مليوناً ومئة ألف قتيل من العسكريين وعدداً أكبر من المدنيين، لكن عندما سأل أحد المراسلين الجنرال الفيتنامي فو نجوين جياب Vo Nguyen Giap بعد سنوات

طويلة على انتهاء الحرب «إلى متى كان مستعداً لمواصلة القتال»، أجابه على الفور «لعشرين سنة أخرى، وحتى مئة سنة إلى أن يتحقق النصر، بصرف النظر عن التكلفة»[67].

5 ـ إمكانية الجمع بين استراتيجيات الردع

أكرر القول إنه يجب تعزيز الردع عن طريق الحرمان من استخدام القوة المتاحة عبر التهديد بإنزال العقاب. وهذا مثال آخر على إمكانية الجمع بين التكتيكات المختلفة، وحتى رئيس الوزراء البريطاني نفيل تشامبرلين Neville Chamberlain اعتبر المهادنة وسيلة لكسب الوقت إلى أن تبني بريطانيا قدراتها العسكرية. ويقول شتاين Stein إن فعالية مختلف الاستراتيجيات رهن بدوافع الخصم. وينجح التطمين والمصالحة على أفضل وجه إذا كانت القوة الدافعة هي السياسة المحلية أو الخوف. ومن المحتمل أن ينجح الردع عن طريق العقاب أو الحرمان نجاحاً باهراً ضد الأعداء الانتهازيين. لكن إذا كان هناك مزيج من الدوافع المعادية، فقد يكون التطمين أكثر فعالية كمكمّل للردع[68].

هناك العديد من السبل المؤدية إلى فشل الردع. فقد فشل الردع ضد كوريا الشمالية (1950)، وضد العراق (1990) لأن قيمة S كانت كبيرة، فكانت مثلاً خارج الإطار الدفاعي الأمريكي في شرق آسيا. ويخفق الردع عندما يتم التقليل من قيمة Vw، وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى في صيف 1914، لم يدر في خلد أحد أنها ستستمر إلى ما بعد عيد الميلاد. وتحاول الدول استغلال هذه القيم بمختلف الوسائل:

- زيادة الإنفاق العسكري لرفع قيمة Vw.
- توجيه التهديدات لرفع قيمة (S-1).
- السماح بتمركز قوات الحلفاء أو إرسال معدات عسكرية مسبقاً لتخفيض قيمة S ورفع قيمة Vw.
- تقديم تنازلات لتحسين قيمة Vo.
- التحالف مع الدول القوية لتحسين قيمة Vw.

هناك العديد من عمليات الجمع الممكنة بين طرق الردع الأساسية الأربع. ومن الصعب تحديد أنسب استراتيجية في حالة معينة. وكما خلص جوزيف ناي Joseph Nye إلى القول حول الحروب العالمية «فإن السياسات الملائمة لمنع وقوع الحربين العالميتين الأولى والثانية هي على طرفي نقيض تقريباً، إذ إن مهادنة ألمانيا كان يمكن أن تساعد في منع نشوب الحرب العالمية الأولى، وردع ألمانيا كان يمكن أن يحول دون اندلاع الحرب العالمية الثانية، لكن السياسات كانت معكوسة»[69].

الخلاصة

يستند الردع الناجح إلى القدرات الاستخبارية والعسكرية والدبلوماسية والسياسية المحلية. وعلى صانعي القرار أن يحددوا بدقة إمكانيات دولتهم، إضافة إلى إمكانيات أعدائهم المحتملين ونظرتهم إلى العالم، حتى يتسنى لهم الاختيار بين استراتيجيات الردع بالعقاب أو الحرمان أو التطمين أو المهادنة.

إن جمع المعلومات الاستخبارية هو الشرط الأهم. فعندما تفهم

عدوك - بما في ذلك الكيفية التي ينظر فيها إلى بلدك - يصبح من الأسهل كثيراً عليك وضع استراتيجية ردع ناجحة. غير أن هذه مهمة شاقة. أولاً، عليك أن تعرف من يملك صنع القرار في الدولة الأخرى. وثانياً، عليك اكتشاف أهداف الأفراد والجماعات المؤثرين وتطلعاتهم وهواجسهم ومواقفهم من المخاطرة. ثم، عليك أن تفهم قدرات الخصم العسكرية والدبلوماسية والاستخبارية.

بالغت الولايات المتحدة إبان حرب الخليج في تصورها لحجم القوات المسلحة العراقية ومعنوياتها، وقللت من شأن ما يصفه مويلر Mueller بعدم الكفاءة «البارز» للقادة العسكريين العراقيين[70]. وبالتالي، كان معظم المسؤولين الدفاعيين الأمريكيين يتوقعون وقوع عدد من القتلى في صفوف أفراد الأسطول يتراوح بين ألف وسبعة آلاف جندي - وهذا أعلى كثيراً من المستوى الفعلي الذي لم يزد عن 148 قتيلاً أمريكياً في المعركة.

كما أنه من الضروري أن تقيم قدراتك العسكرية والمساهمات المحتملة من حلفائك لكي تحدد أنواع التهديدات التي يمكنك إطلاقها. وسيظهر هذا التقدير ما إذا كان الردع بالعقاب أو الحرمان خيارين يتسمان بالمصداقية. ففي عامي 1990 - 1991 لم يشك أحد في قدرة قوات التحالف على إيقاع هزيمة سريعة بالعراق، لكن لو أجري تقييم أكثر دقة للثغرات العسكرية التي يعانيها العراق، لتراجعت أهمية تهديدات صدام حسين بخوض «أم المعارك».

ليس كافياً توقع الحصول على مساعدة عسكرية من الحكومات الصديقة، إذ يجب أن يحمل الالتزام قدراً من المصداقية في نظر أعدائك. وربما كانت الكويت تتوقع أن تقاتل الولايات المتحدة

لتحريرها، وأن تسمح المملكة العربية السعودية بمرابطة عدد كبير من القوات الغربية على أراضيها، وأن ينضم السوفيات إلى الدول التي قاطعت العراق؛ لكن صدام حسين استبعد هذه الاحتمالات، لذلك فشلت جميعها في ردعه عن اتخاذ قرار الغزو.

أخيراً، يتوقف الردع على النظام السياسي المحلي. فقد أساء القادة الأمريكيون، قبل حرب الخليج الثانية وبعدها، فهم السياسة العراقية. فقبل الحرب بالغوا في الحديث عن التماسك السياسي في العراق، وارتفاع معنويات العسكريين والسكان المدنيين. ومع انتهاء الحرب افترضوا خطأ أن هزيمة العراق قد حكمت على نظام صدام حسين بالسقوط. وتعزز هذا الانطباع الزائف نتيجة للتقديرات المبالغ فيها حول الأضرار التي لحقت بالقوات المسلحة العراقية. فعندما وضعت الحرب أوزارها، قدر عدد القتلى العراقيين في المعارك بمئة ألف أو يزيد؛ في حين أن العدد الفعلي كان «بضعة آلاف» على وجه التقدير[71]. ولو وجدت البصيرة النافذة قبل الحرب لأمكنها أن تخفف من ممانعة الرأي العام الأمريكي في القتال. كما أن توافر تخمين دقيق للأضرار التي لحقت بالقوات العراقية أثناء الحرب، لربما أقنع إدارة بوش بمواصلة القتال لبضعة أيام أخرى.

أورد كلاوزفيتز Clausewitz وصفاً لـ «ضباب الحرب». إن الردع محاط بضباب مشابه. فقد يصعب عليك تقييم قدراتك الذاتية، فما بالك بقدرات خصمك الأكثر غموضاً. لكن هذا لا يعني أن الردع عقيم، بل يقتضي بذلك الكثير من الجهد حتى ينقشع الضباب ويتحقق النجاح.

الهوامش

(1) يعرف بول هاث Paul Huth وبروس راسيت Bruce M. Russett الإكراه بأنه «محاولة من صانعي القرار في الدولة(أ) لإجبار صانعي القرار في الدولة (ب) على التجاوب مع مطالب الدولة (أ)، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المطالب المتعلقة بالتراجع عن إجراء تم اتخاذه، عبر استخدام التهديد أو تطبيق العقوبات».

Paul Huth and Bruce m. Russett. "Testing Deterrence Theory: Rigor Makes a Difference," *World Politics* 42, no. 4 (July 1990): 475.

ويعرف جاك ليفي Jack S. Levy الإكراه بأنه «استخدام التهديدات لحث خصم على فعل شيء أو على التوقف عن فعل شيء، وليس الامتناع عن فعل شيء لم يقم به بعد».

Review of "When Do Deterrent Threats Work?" *British Journal of Political Science* 18, no. 4 (October 1988): 493.

واستنتجت إحدى الدراسات التجريبية، استناداً الى135صراعاً بين عامي1823و1973، أن الاعتقاد السائد خاطىء: «. . . من المحتمل أن تصمد الجهة المستهدفة بقوة في وجه تهديدات الردع بالدرجة ذاتها التي تقاوم فيها تهديدات الإكراه».

Walter J. Petersen, "Deterrence and Compellence: A Critical Assessment of Conventional Wisdom," *International Studies Quarterly* 30, no. 3 (September 1986): 287.

(2) أنظر على سبيل المثال:

Robert W. Tucker and David C. Hendrickson, *The Imperial Temptation: The New World Order and America's Purpose* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1992), 114.

(3) أنظر:

Richard K. Herrmann, "The Middle East and the New World Order: Rethinking U.S. Political Strategy after the Gulf War," *International Security* 16, no.2 (fall 1991): 54.

(4) انظر:

Partick M. Morgan, *Deterrence: A Conceptual Analysis*, 2d ed. (Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1983), 19.

وبصورة مشابهة يعرف رويرت جيرفس Robert Jervis نظرية الردع بأنها «نظرية حول الأساليب التي يستخدمها طرف فاعل لاستغلال التهديدات لإيذاء الآخرين لكي يجبرهم على القيام بما يرغب به هو من الأعمال».

"Deterrence Theory Revisited," *World Politics* 31, no.2 (January 1979): 292.

(5) ادعى العراق فيما بعد أنه يعترف بسيادة الكويت، ولا يوافق على حدودها الحالية. أنظر:

David H. Finnie, *Shifting Lines in the Sand: Kuwait's Elusive Frontier with Iraq* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992), 150.

(6) يتفق الموقعون على معاهدة حظر الأسلحة الجرثومية على عدم تطوير أو انتاج أو تخزين أو حيازة العوامل أو السموم البيولوجية «من الأنواع وبالكميات التي ليس لها فائدة على صعيد الوقاية والحماية وأغراض سلمية أخرى»، إضافة الى الأسلحة المتصلة بها ووسائل إطلاقها.

(7) بحلول شهر أيار/مايو 1995، بلغ عدد الموقعين 159 دولة؛ ولكن لم تصادق على معاهدة حظر الأسلحة الجرثومية إلا 27 دولة فقط. أنظر:

Report by President William Clinton to the U.S. Congress, The White House, Office of the Press Secretary, 18 May 1995.

(8) أنظر:

Michael Pugh, "Combatting the Arms Proliferation Problem: Time to Embark on an Integrated Approach", NATO Review 42, no. 1 (February 1994). Electronic version, no pagination.

(9) أنظر:

Morgan, *Deterrence: A Conceptual Analysis*, 35.

(10) ibid, 42.

(11) لا تحظى نظرية الردع العقلاني بموافقة الجميع. وهناك ثلاثة انتقادات بارزة. أنظر:

Erik R. Pages, "The Evolution of Deterrence Theory: A Review of the Literature," *International Studies Notes* 16, no. 2 (spring 1991): 62.

ـ يرفض النقاد الافتراض المتضمن في نظرية الردع العقلاني اعتبار الدول فاعلين

عقلانيين متكاملين. ويركزون على الصراعات السياسية داخل الدول، وحتى داخل الحكومات.
- بدلا من افتراض التوصيل الدقيق للتهديدات والالتزامات، يشير النقاد الى الحواجز النفسية في وجه التوصيل الفعال، ويؤكدون أن انتشار المفاهيم الخاطئة هي التي تفسر تكرار المحاولات الفاشلة للردع.
- يرغب النقاد في تطوير نظرية للردع بالاستقراء من خلال دراسة الحالات الفردية، وليس من خلال الاستنتاج المجرد.
والسؤال المطروح هو: هل الدول عقلانية؟ يصرّ بعض النقاد على اعتبار نظرية الردع العقلاني مفيدة فقط اذا قام صانعوا القرار فعلا بخطوات مدروسة، كما يفترض نموذج الردع العقلاني. ويرفض كريستوفر أتشن Christopher H. Achen ودونكان سنيدال Duncan Snidal هذه «المغالطة الوصفية»، ويعتقدان أن نظرية الردع العقلاني تفترض فقط أن صانعي القرار «يتصرفون كما لو أنهم قاموا بحل بعض المسائل الرياضية، بصرف النظر عما اذا كانوا قد حلّوها فعلا أم لا». أنظر:

Christopher H. Achen and Duncan Snidel, "Rational Deterrence Theory and Comparative Case Studies," *World Politics* 41, no. 2 (January 1989), 64. Emphasis added.

(12) أنظر:

Thomas C. Schelling, *The Strategy of Conflict* (New York: Oxford University Press, 1963), 187.

(13) كان هناك 190 ألف فرنسي من المفقودين والأسرى. وبالمقارنة، فقدت فرنسا 1,35 مليون قتيل في الحرب العالمية الأولى.

(14) أنظر:

Bruce M. Russett, "The Calculus of Deterrence," in *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed., ed. James N. Rosenau (New York: The Free Press, 1969), 367.

(15) أنظر:

Robert Jervis, "Rational Deterrence: Theory and Evidence," World Politics 41, no. 2 (January 1989): 190-91.

(16) أنظر:

Thomas L. McNaugher, "Politics, Strategy, and Conventional Deterrence," *Orbis: A Journal of World Affairs* 27, no. 4 (winter 1984): 1,041.

(17) ibid, 1,042.

(18) مقتبس من:

Bruce M. Russett, "Refining Deterrence Theory: The Japanese Attack on Pearl Harbor," *in Theory and Research on the Causes of War*, ed. Dean G. Pruitt and Richard C. Snyder (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1969), 135.

وهذه المناقشة لحالة 1941 مبنية أساساً على تحليل راسيت Russett.

(19) أنظر:

Scott D. Sagan, "History, Analogy, and Deterrence Theory," *Journal of Interdisciplinary History* 22, no. 1 (summer 1991): 79-88; and Robert Jervis, "Deterrence and Perception," *International Security* 7, no. 3 (winter 1982/83): 7.

(20) أنظر:

John E. Mueller, *Policy and Opinion in the Gulf War* (Chicago: University of Chicago Press, 1994), 123.

(21) أنظر:

Clinton F. Fink, "*More Calculations about Deterrence*," *Journal of Conflict Resolution* 9 (March 1965): 58.

(22) أنظر مثلا:

Levy, "When Do Deterrent Threats Work?" 497-98.

(23) أنظر:

Alexander L. George and Richard Smoke, *Deterrence in American Foreign Policy* (New York: Columbia University Press, 1974), 91; and Alexander L. George and Richard Smoke, "Deterrence and Foreign Policy," *World Politics* 41, no. 2 (January 1989): 177.

شرح بوينو دي مسكيتا Bueno de Mesquita السبب وراء قيام معتد عقلاني بمهاجمة الحليف الأقوى، الولايات المتحدة، على سبيل المثال، وليس الطرف الأضعف، جزر الهند الشرقية الهولندية. أنظر:

Bruce Bueno de Mesquita, *The War Trap* (New Haven, CT: Yale University Press, 1981), 84-86.

(24) حسب مصطلح اللعبة النظري، يركز صانعو القرار الذين يقبلون المخاطرة اهتمامهم على رفع مكاسب الحد الأدنى الى أقصى حد، ويهتم صانعو القرار الذين يتفادون المخاطرة بتخفيض خسائر الحد الأقصى الى ادنى حد.

(25) المنفعة المتوقعة تساوي منفعة الناتج، مثلا، 100 دولار، أو مليون دولار مضروبة باحتمالية النتيجة، مثلا، 0,01 أو 0,000001.

(26) إذا افترضنا أن العدوان الناجح ينطوي على منفعة أكبر من الأمر الواقع.

(27) أنظر:

Bruce Bueno de Mesquita and David Lalman, *War and Reason: Domestic and International Imperatives* (New Haven, CT: Yale University Press, 1992), 291-92.

وقد تم اقتباس الشكل (1) من هاتين الصفحتين.

(28) أنظر:

Paul K. Davis and John Arquilla, *Deterring or Coercing Opponents in Crisis: Lessons from the War with Saddam Hussein* (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 1991), viii-ix.

(29) أنظر:

Youssef M. Ibrahim, "Iraqi Officials Say Military Won't Attack," *New York Times*, 16 October 1994, p. 10.

(30) أنظر:

Davis and Arquilla, *Deterring or Coercing Opponents in Crisis*, 23.

(31) أنظر:

George and Smoke, *Deterrence in American Foreign Policy*, 21.

(32) أنظر:

Bernard Brodie, *Absolute Weapon: Atomic Power and World Order* (New York: Harcourt, Brace, 1946), 76.

(33) أنظر:

John J. Mearsheimer, *Conventional Deterrence* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983), 15. Emphasis added.

(34) أنظر:

Jonathan Shimshoni, *Israel and Conventional Deterrence: Border Warfare from 1953 to 1970* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988), 15.

(35) أنظر:

George and Smoke, *Deterrence in American Foreign Policy*, 80-81.

(36) إن الفرق بين «الحقيقي» و «الوهمي» كمفهومين متنافرين يناقشه كنيث باولدينج Kenneth B. Boulding في:

Kenneth E. Boulding, "National Images and International Systems," in *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed., ed. James N. Rosenau (New York: The Free Press, 1969), 429-30.

(37) هذا استنتاج تضمنه كتاب ظهر حديثا يستند في معلوماته الى وثائق صينية وسوفياتية وكورية شمالية. أنظر:

Sergei N. Goncharov, John W. Lewis, and Xue Litai, *Uncertain Partners: Stalin, Mao, and the Korean War* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1993).

(38) أنظر:
Janice Gross Stein, "Reassurance in International Conflict Management," *Political Science Quarterly* 106, no. 3 (fall 1991): 437.

(39) *ibid*, 441.

(40) *ibid*, 443.

(41) أنظر:
Kenneth A. Oye, "Explaining Cooperation under Anarchy: Hypotheses and Strategies," *World Politics* 38, no. 1 (October 1985): 1-24.

(42) أنظر:
David A. Baldwin, "The Power of Positive Sanctions," World Politics 24, no. 1 (October 1971): 31.

(43) تعرف هذه الاستراتيجية أيضاً بأسماء أخرى مثل «الفنلدة» (Finlandization) و«الإذعان التطويعي» (Adaptive Aquiescence)، ويعرفها موريتزن Mouritzen بأنها الموقف الذي ترد فيه حكومة ما على الضغوط الخارجية بأن «تتحمل باستمرار انتهاكات قيم النظام المعلنة... مقابل... احتمال متزايد بأن تحافظ على الأقل على جوهر قيم النظام. هذا هو هدف الإذعان التطويعي». أنظر:
Hans Mouritzen, *Finlandization: Towards a General Theory of Adaptive Politics* (Brookfield, VT: Gower Publishing, 1988), 61-62.

كما ان المصالحة وثيقة الارتباط بركوب الموجة، وتفترض أن الدول الأضعف تميل الى المصالحة. وبرأي وولت Walt «عندما تواجه تهديداً خارجياً كبيراً فإن الدول إما توازن موقفها أو تركب الموجة. ويعرّف الموقف المتوازن بانه التحالف مع الآخرين في مواجهة التهديد الماثل؛ بينما يشير مصطلح ركوب الموجة الى الانحياز الى مصدر الخطر. إذن، هناك فرضيتان مميزتان حول كيفية اختيار الدول لشركائها في التحالف يمكن تعريفهما بناء على موقفها ضد التهديد الخارجي الرئيسي أو معه». أنظر:

Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987), 17.

(44) حسب لاكوير Laqueur «لا يمكن القول بأن مهادنة المعتدي لا طائل تحتها إطلاقاً»؛ وهنا أيضاً يشكل موقف السويد في الحرب العالمية الثانية مثالا جيداً على ذلك. أنظر:
Walter Laqueur, *The Political Psychology of Appeasement: Finlandization and Other Unpopular Essays* (New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1980), 133.

(45) أنظر:
Edward Hallett Carr, *The Twenty Years' Crisis*, 1919-1939, 2d ed. of 1945 (New York: Harper Torchbooks, 1964), 221-22.

(46) أنظر:

Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (New York: Cambridge University Press, 1981), 193.

(47) *ibid*, 208

(48) أنظر:

Editorial, "Half a Policy on Iraq," *New York Times*, 28 November 1994, Sec. A, p.14.

(49) أنظر:

William Safire, "Strategic Dilemma," *New York Times*, 1 December 1994, Sec. A, p.17.

(50) أنظر:

Gilpin, *War and Change in World Politics*, 207.

(51) أنظر:

Richard Ned Lebow and Janice Gross Stein, *When Does Deterrence Succeed and How Do We Know?* (Ottawa, ONT: Canadian Institute for International Peace and Security, 1990), 10.

(52) أنظر:

ibid., 29. The studies compared were: A. F. K. Organski and Jacek Kugler, *The War Ledger* (Chicago: University of Chicago Press, 1980); Jacek Kugler, "Terror Without Deterrence," *Journal of Conflict Resolution* 28 (September 1984): 470-506; Paul Huth and Bruce m. Russett, "What Makes Deterrence Work? Cases from 1900 to 1980," *World Politics* 36 (July 1984): 496-526; and "Deterrence Failure and Crisis Escalation," *International Studies Quarterly* 32 (March 1988): 29-46; Paul Huth, *Extended Deterrence* and *the Prevention of War (New Haven, CT: Yale University Press, 1988)*, and an article length version, "Extended Deterrence and the Outbreak of War," *American Political Science Review* 82 (June 1988): 423-44.

(53) أنظر:

Richard Ned Lebow, "Deterrence Failure Revisited," *International Security* 12, no. 1 (summer 1987): 212.

(54) أنظر:

Robert Jervis, *The Illogic of American Nuclear Strategy* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984), 156.

(55) أنظر:

Mearsheimer, *Conventional Deterrence*, 19-20.

(56) أنظر:

John Orme, "Deterrence Failures: A Second Look," *International Security* 11, no. 4 (spring 1987): 121.

وكما يلاحظ مويلر Mueller «فقد تبين في النزاعات المسلحة التي لا تحظى بالتأييد الشعبي، كحرب 1812 وحرب فيتنام، أنه عندما تحدث مواجهة قتالية يصبح من الصعب خلق ارادة سياسية بالتراجع». أنظر:
John E. Mueller, *Policy and Opinion in the Gulf War* (Chicago: University of Chicago Press, 1994), 129.

(57) أنظر:
Hansjuergen Koschwitz, "The Failure of Deterrence in the Gulf Conflict–A Media Problem?" Aussen Politik 44, no. 2 (1993): 127-34.

(58) أنظر:
Richard K. Betts, "Conventional Deterrence: Predictive Uncertainty and Policy Confidence," *World Politics* 37 (January 1985): 166.

(59) *ibid.*, 168.

(60) أنظر:
Levy, "When Do Deterrent Threats Work?" 491.

(61) مثالا على ذلك يناقش ميرشايمر Mearsheimer كيف أن الهدف من وراء الحرب الخاطفة هو «أن تخترق جبهة الجيش المدافع ثم تتوغل في عمق مؤخرته... حيث يمكن تدمير «جهازه العصبي المركزي»». أنظر:
Mearsheimer, *Conventional Deterrence*, 36.

(62) وجد ماوز Maoz أن «... مفتعلي النزعات الخطيرة بيه الدول يخرجون عادة منتصرين، ليس لأنهم أقوى من خصومهم، لكن نظراً لقدرتهم على إيلاء النزاع ومخاطره قدراً من الاهتمام أكبر من خصومهم». أنظر:
Zeev Maoz, "Resolve, Capabilities, and the Outcome of Interstate Disputes, 1816-1976," *Journal of Conflict Resolution* 27 (1983): 221.

(63) أنظر:
Jervis, "Deterrence and Perception,"3.

(64) أنظر:
Ken Booth, *Strategy and Ethnocentrism* (New York: Holmes & Meier, 1979), 73. Also see, Shu Guang Zhang, *Deterrence and Strategic Culture: Chinese American Confrontations*, 1949-1958 (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1992).

(65) وردت في:
Department of Defense, *The Pentagon Papers*, ed. Senator Mike Gravel (Boston: Beacon Press, 1971), Vol. III, p. 153.

(66) إن القدرة على تحمل التكاليف أمر مهم، لكن يجب ألا يغالى في تقدير أهميتها. وقد وجد روزن Rosen أنه «في بعض الأحيان قد تعتبر القدرة على تحمل التكاليف الباهظة ميزة للطرف الأضعف، لكن امتلاك قدر أقل من القوة مع قدرة أكبر على تحمل

التكاليف عادة ما يؤدي الى الهزيمة. . . إن الطرف المتفوق في القوة فقط دون القدرة على تحمل التكاليف. . . يعتبر الطرف الأوفر حظاً، إذ تقدّر فرص فوزه على الأقل بـ (60/40) بمطلق الأحوال. ولا يعد التفوّق في القدرة على تحمل التكاليف في حد ذاته ضماناً لتحقيق الانتصار أكثر من عامل القوة، بل قد يكون أقل منه». أنظر:

Steven Rosen, "War Power and the Willingness to Suffer," *in Peace, War, and Numbers*, ed. Bruce m. Russett (Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1970), 272.

(67) أنظر:

Stanley Karnow, "Giap Remembers," *New York Times Magazine*, 24 June 1990, p. 22-36. Vietnam published new casualty figures in 1995. See, *Economist*, 29 April 1995, p. 44.

(68) أنظر:

Stein, "Reassurance in International Conflict Management," 451.

(69) أنظر:

Joseph S. Nye, Jr. *Understanding International Conflicts: An Introduction to Theory and History* (New York: Harper Collins, 1993), 94.

(70) أنظر:

Mueller, *Policy and Opinion in the Gulf War*, 127.

قبل نشوب الحرب، قدرت وزارة الدفاع الأمريكية عدد القوات المتحالفة بسبعماية ألف جندي، مقابل خمسماية ألف جندي للعراق. وفي 1992، توصلت إحدى لجان الكونغرس الى أن عدد القوات العراقية لم يتجاوز 183 ألف جندي.

(71) أنظر:

Mueller, *Policy and Public Opinion in the Gulf War*, 157.

المراجع

Achen, Christopher H., and Duncan Snidal. "Rational Deterrence Theory and Comparative Case Studies." *World Politics* 41, no. 2 (January 1989).

Baldwin, David A. "The Power of Positive Sanctions." *World Politics* 24, no. 1 (October 1971).

Betts, Richard K. "Conventional Deterrence: Predictive Uncertainty and Policy Confidence." *World Politics* 37 (January 1985).

Booth, Ken. *Strategy and Ethnocentrism*. New York: Holmes & Meir, 1979.

Boulding, Kenneth E. "National Images and International Studies." In *International Politics and Foreign Policy*, Rev. ed., ed. James N. Rosenau. New York: The Free Press, 1969.

Brodie, Bernard. *Absolute Weapon: Atomic Power and World Order*. New York: Harcourt, Brace, 1946.

Bueno de Mesquita, Bruce. *The War Trap*. New Haven, CT: Yale University Press, 1981.

Bueno de Mesquita, Bruce, and David Lalman. *War and Reason: Domestic and International Imperatives*. New Haven, CT: Yale University Press, 1992.

Carr, Edward Hallett. *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939*. 2d ed. of 1945. New York: Harper Torchbooks, 1964.

Davis, Paul K. and John Arquilla. *Deterring or Coercing Opponents in Crisis: Lessons from the War with Saddam Hussein*. Santa Monica, CA: Rand Corporation, 1991. Prepared for the Joint Staff. 100p. R- 4111- JS.

Fink, Clinton F. "More Calculations about Deterrence." *Journal of Conflict Resolution* 9 (March 1965).

Finnie, David H. *Shifting Lines in the Sand: Kuwait's Elusive Frontier with Iraq*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992.

—. "Deterrence and Foreign Policy." *World Politics* 41, no.2 (January 1989).

Gilpin, Robert. *War and Change in World Politics*. New York: Cambridge University Press, 1981.

Goncharov, Sergie N., John W. Lewis, and Xue Litai. *Uncertain Partners: Stalin, Mao, and the Korean War*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1993.

Hermann, Richard K. "The Middle East and the New World Order: Rethinking U.S. Political Strategy after the Gulf War." *International Security* 16, no. 2 (fall 1991).

Huth, Paul, and Bruce M. Russett, "Testing Deterrence Theory: Rigor Makes a Difference." *World Politics* 42, no. 4 (July 1990).

Ibrahim, Youssef M. "Iraqi Officials Say Military Won't Attack." *New York Times*, 16 October 1994.

International Institute for Strategic Studies. "The Military Balance 1994 - 1995." London: Brassey's for IISS, 1994.

Jervis, Robert, "Deterrence Theory Revisited." *World Politics* 31, no. 2 (January 1979).

—. "Deterrence and Perception." "*International Security* 7, no. 3 (winter 1982/1983).

—. *The Illogic of American Nuclear Strategy*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984.

—. "Rational Deterrence: Theory and Evidence." *World Politics* 41, no. 2 (January 1989).

Karnow, Stanley. "Giap Remembers." *New York Times Magazine*, 24 June 1990.

Koschwitz, Hansjuergen. "The Failure of Deterrence in the Gulf Conflict– A Media Problem?" *Aussen Politik* 44, no.2 (1993).

Laquer, Walter. *The Political Psychology of Appeasement: Finlandization and Other Unpopular Essays*. New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1980.

Lebow, Richard Ned. "Deterrence Failure Revisited." *International Security* 12, no. 1 (summer 1987).

Lebow, Richard Ned, and Janice Gross Stein. *When Does Deterrence Succeed and How Do We Know?* Ottawa, ONT: Canadian Institute for International Peace and Security, 1990.

Maoz, Zeev. "Resolve, Capabilities, and the Outcome of Interstate Disputes, 1816 - 1976." *Journal of Conflict Resolution* 27 (1983).

McNaugher, Thomas. "Politics, Strategy, and Conventional Deterrence." *Orbis: A Journal of World Affairs* 27, no. 4 (winter 1984).

Mearsheimer, John J. *Conventional Deterrence*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983.

Morgan, Patrick M. *Deterrence: A Conceptual Analysis*. 2d ed. Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1983.

Mouritzen, Hans. *Finlandization: Towards a General Theory of Adaptive Politics*. Brookfield, VT: Gower Publishing, 1988.

Mueller, John E. *Policy and Opinion in the Gulf War*. Chicago: University of Chicago Press, 1994.

Nye, Joseph S. Jr. *Understanding International Conflict: An Introduction to Theory and History*. New York: Harper Collins, 1993.

Orme, John. "Deterrence Failures: A Second Look." *International Security* 11, no. 4 (spring 1987).

Oye, Kenneth A. "Explaining Cooperation under Anarchy: Hypotheses and Strategies." *World Politics* 38, no. 1 (October 1985).

Pages, Erik R. "The Evolution of Deterrence Theory: A Review of the Literature." *International Studies Notes* 16, no. 2 (spring 1991).

Petersen, Walter J. "Deterrence and Compellence: A Critical Assessment of Conventional Wisdom." *International Studies Quarterly* 30, no. 3 (September 1986).

Pugh, Michael. "Combatting the Arms Proliferation Problem: Time to Embark on an Integrated Approach." *NATO Review* 42, no. 1 (February 1994). Electronic version. No pagination.

Review of "When Do Deterrent Threats Work?" by Jack S. Levy, *British Journal of Political Science* 18, no. 4 (October 1988).

Rosen, Steven. "War Power and the Willingness to Suffer." In *Peace, War, and Numbers*, ed. Bruce m. Russett. Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1970.

Russett, Bruce M. "Redefining Deterrence Theory: The Japanese Attack on Pearl Harbor." In *Theory and Research on the Causes of War*, ed. Dean G. Pruitt and Richard C. Snyder. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1969.

—. "The Calculus of Deterrence." In *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed., ed. James N. Rosenau. New York: The Free Press, 1969.

Safire, William. "Strategic Dilemma." *The New York Times*, 1 December 1994.

Sagan, Scott D. "History, Analogy, and Deterrence Theory." *Journal of Interdisciplinary History* 22 no.1 (summer 1991).

Schelling, Thomas S. *The Strategy of Conflict*. New York: Oxford University Press, 1963.

Shimshoni, Jonathan. *Israel and Conventional Deterrence: Border Warfare from 1953 to 1970*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988.

Stein, Janice Gross. "Reassurance in International Conflict Management." *Political Science Quarterly* 106, no. 3 (fall 1991).

Tucker, Robert W., and David C. Hendrickson. *The Imperial Temptation: The New World Order and America's Purpose*. New York: Council on Foreign Relations Press, 1992.

U.S. Department of Defense. *The Pentagon Papers*, ed. Senator Mike Gravel. Boston: Beacon Press, 1971.

Walt, Stephen M. *The Origins of Alliances*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987.

نبذة عن المؤلف

الباحث ديفيد جارنم David Garnham هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة ويسكونسن ميلووكي Wisconsin-Milwaukee. نال درجة الباكالوريوس (B. A.) من جامعة كورنيل Cornell، ودرجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة مينيسوتا Minnesota.

تركز أبحاثه على النزاعات الدولية، وعلى السياسة الدفاعية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. وقام إبان حرب الخليج (1991 ـ 1990) باختبار التحالفات الشرق أوسطية. كما ألف كتاباً بعنوان **سياسات التعاون الدفاعي الأوروبي: ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، وأمريكا** (The Politics of European Defense Cooperation: Germany, France, (1988) Britain, and America (1988).

يشمل اثنان من مشاريع ابحاثه الحالية على مقارنة للثقافات السياسية في مجموعة الدول السبع الصناعية، وعلى دراسة عن العلاقة بين إصابات الحرب ومساندة الرأي العام للحروب في الدول الديمقراطية.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1 -	جيمس لي ري	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2 -	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3 -	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4 -	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5 -	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6 -	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية
7 -	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8 -	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9 -	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش
10 -	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي
11 -	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996

12 - عبدالفتاح الرشدان — العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

13 - ماجد كيَّالي — المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته

14 - حسين عبدالله — النفط العربي خلال المستقبل المنظور . . . معالم محورية على الطريق

15 - مفيد الزيدي — بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين

16 - عبدالمنعم السيد علي — دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية

17 - ممدوح محمود مصطفى — مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية

18 - محمد مطر — الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية

19 - أمين محمود عطايا — الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

20 - سالم توفيق النجفي — الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)

قواعد النشر

أولاً - القواعد العامة :

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة(A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسختين، بعد مراجعتهما من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش، ما يلي :

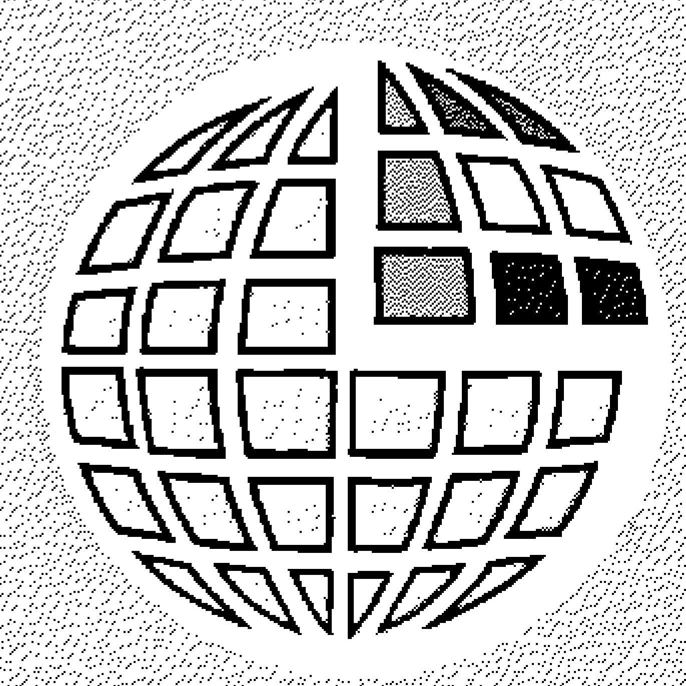
الكتب : المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.

الدوريات : المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، العدد، السنة، الصفحة.

ثانياً - إجراءات النشر:

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير «**دراسات استراتيجية**».
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر، دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

ISBN 1 85516 657 7



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية